التكوين المعرفي للشخصية الأزهرية

إعـداد

د. عبد الغفار عبد الرؤف حسن عبد الرؤف

مدرس بقسم الثقافة الإسلامية

كلية الدعوة الإسلامية بالقاهرة

جامعة الأزهر

E-mail: abdelghafarhassan.٢٠١٣@azhar.edu.eg

ملخص البحث:

التكوين المعرفي هو العمود الفقري للشخصية الأزهرية، وهو الصانع للعقول، المُحرّك للأفكار، المهذّب للعواطف، الموجّه للسلوك، والعناية به حفظٌ للدين الإسلامي، وطريقٌ إلى الفوز بسعادة الدارين: الآخرة حيث الجزاء، والدنيا حيث الأمن والرخاء.

وفي هذا المنحى يكشف البحث عن خصائص المنظومة المعرفية الأزهرية، وأثرها في تحقيق الانضباط الفكري والأمن المجتمعي، ويجيب عن المآخذ النقدية على المنظومة المعرفية الأزهرية، ويدلُّ على الطرق الموصِلة إلى إحيائها.

الكلمات المفتاحية:

التكوين المعرفي – الأزهر – المنهج الأزهري

Abstract

Cognitive Composition of the Azharian Character

Dr. Abdel Ghaffar Abdel Raouf Hassan Abdel Raouf

Lecturer, Department of Islamic Culture, Faculty of Islamic Dawah in Cairo, Al-Azhar University

Search Summary:

Cognitive formation is the backbone of the floral personality, a mind-maker, an intellectual and polite driver of emotions and behavior, caring for the preservation of religion, and a way to win the happiness of Darin: the aftermath where the penalty, and the inferiority where security and prosperity.

In this direction, the research reveals the characteristics of the floral knowledge system, its impact on intellectual discipline and community security, responds to critical societies on the floral knowledge organization, and outlines the ways in which this knowledge system is revived.

He then mentions an applied model, namely the.

Keywords:

Knowledge Formation - Al-Azhar - Azhari Curriculum

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

الحمد لله حمدًا يوافي نعمه ويكافئ مزيده، وصلاة وسلامًا على سيدنا محمد وآله وأصحابه أولي الفضل والمجد، وعلى الأئمةِ الذين شادوا الدين، وعلى من تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد...

فقد احتوت ذاكرة التاريخ على كثير من المدارس الفكرية والأروقة التعليمية، ذهب معظمها وبقي الأزهر شامخًا، محافظًا على التراث الإسلامي، مُعْلِيًا لواء الدين بسلسلة من العلماء يمتدُّ نسبهم العلمي إلى الصحابة الكرام، تاركًا دَبْرَ أُذُنه المذاهب المُوجَّهة، والتيارات المُموَّلة، فاتحًا أبوابه أمام الجنسيات والوفود المختلفة، وهو وإن اعتراه ضعفٌ في بعض الأوقات لكن سَرْعَان ما يعود إلى سابق عهده.

ومن أسرار خلوده التكوين المعرفي، فهو العمود الفِقْري للشخصية الأزهرية، وهو الصانع للعقول، وهو المُحرّك للأفكار والمهذّب للعواطف والموجّه للسلوك، فالعناية به حفظ للدين، وطريق إلى الفوز بسعادة الدارين: الآخرة حيث الجزاء والثواب، والدنيا حيث الأمن والرخاء.

أسباب اختيار البحث:

١. مبالغة بعض الرؤى المعالِجة للشخصية العلمية الأزهرية، وإلحادها عن جادة الطريق المستقيمة بسلوك طريقي التقديس أو التنقيص، وقلة الدراسات الموضوعية التي تشيد بمعالم القوة، وترصد مواطن الضعف.
٢. محاولة اختراق الأزهر، وتمكين أصحاب الجمود أو التميُّع من اعتلاء منصب الشارِح لحقيقة الإسلام كبديل عن الأزهر.
٣. استمرارية الفكر الأزهري عبر القرون المتلاحقة، وتلقّي السواد الأعظم له

بالقَبُول، وأُفُول غيره من المدارس والتوجُّهات الفكرية.

أهداف البحث:

١. الوقوف على أبرز مواطن الضعف في التعليم الأزهري.
٢. معرفة الخصائص المعرفية المميّزة للأزهر عن غيره.
٣. رصد آثار التمكُّن من العلوم الأزهرية في البيئة العلمية والمجتمعية.
٤. تمحيص المآخذ النقدية على التكوين المعرفي للشخصية الأزهرية.
٥. الدلالة على أوضح الطرق الموصِلة لإحياء التراث الأزهري وتجديده.

الدراسات السابقة:

لم أقف على دراسة أفردت الجانب المعرفي للشخصية الأزهرية من حيث دراسة ملامحه وآثاره وسُبُل إحيائه، وما وُجِدَ فإما جزئية في كتاب، وإما دراسة تاريخية، ومن الإنصاف أن أقول: إن أفضل مَنْ كَتَبَ عن الأزهر في عصرنا الحاضر كتابة جديدة ومستفيضة، وقام بواجب الوقت، هو الدكتور أسامة الأزهري خصوصًا المجلد الأول من كتابه «جمهرة أعلام الأزهر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين»، وطبعته مكتبة الإسكندرية في عشرة مجلدات.

خطة البحث

يتكون البحث من تمهيد وأربعة مباحث، على النحو الآتي:

التمهيد: لمحة تاريخية عن النظام الدراسي في الأزهر.

المبحث الأول: خصائص المنظومة المعرفية الأزهرية.

المبحث الثاني: آثار التكوين المعرفي في الشخصية الأزهرية.

المبحث الثالث: المآخذ النقدية على التكوين المعرفي للشخصية الأزهرية.

المبحث الرابع: عوامل النهوض بالجانب المعرفي للشخصية الأزهرية.

تمهيد

لمحة تاريخية عن النظام الدراسي في الأزهر

مرَّ الأزهر بأطوار تختلف قوة وضعفًا، مرةً تزدهر الحياة الفكرية كما في أوائل القرن السابع الهجري، وأخرى تخبِت وتتقلص كما في عهد الأتراك العثمانيين وعهد محمد علي الذي صادَرَ أوقافَه وموارِدَه وتخلَّى عن رعايته، ولم يجعل منه مركزًا للدراسات الحديثة التي أُنشئت حينئذ في مصر كالطب والهندسة وغيرها(١).

وفي ظل اختلاف هذه الأطوار، لم يخرج الأزهر عن المضامين الفكرية المكوّنة للشخصية الأزهرية عبر العصور المتتابعة، ينكشف ذلك فيما يلي ببيان أصول العلوم المكوِّنة للشخصية الأزهرية، وأشهر الكتب التي اعتمدها الأشياخ في الدَّرْس والتحصيل، وما جرت عليه عادة الأزهريين في الامتحان، ثم أشهر القوانين المنظمة للبناء المعرفي للشخصية الأزهرية في القرن العشرين، وفائدة ذلك أمران: أولهما: استنباط خصائص هذه المنظومة المعرفية. ثانيهما: أن يضع الطالب يده على هذه الكتب المعتمَدة لينتقل فيها من كتاب لآخر دَرْسًا وفهمًا، وإنْ قَرَأَ كتبًا معاصرة فلتكن مقدمةً وتمهيدًا لهذه الكتب في الغالب.

أولًا: الكتب المقررة:

يُسجّل العلامة علي باشا مبارك أشهر الكتب التي جرت عليها عادة الأزهريين، ولا تزال مُعْتَمَدَ الأزهريين وإنْ اكتفوا بتدريس بعضها، وهي أن يقرأ المشايخ للطلبة على النحو الآتي:

١. **في النحو:** شرح الكفراوي على الآجرومية مرتين في السنة، وفي السنة الثانية شرح الشيخ خالد عليها بحاشية أبي النجا مرتين، وفي السنة الثالثة شرح الأزهرية بحاشية العطار مرتين، ثم يقرؤن شرحي القطر والشذور لابن هشام

(١) ينظر: جامعة الأزهر في ظل التطوير والتجديد، أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية والإعلام، إدارة الإعلام، جامعة الأزهر، د.ت، ص ١١: ١٣.

في سنة، ثم شرح ابن عقيل على ألفية بن مالك في سنة، ثم شرح الأشموني عليها بحاشية الصبَّان في سنتين أو ثلاثة، ثم متن مغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام بحاشية الشيخ الأمير في سنة أو سنتين.

٢. **في الصرف:** المراح لأحمد بن علي مسعود، والشافية لابن الحاجب بشرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري والرضي، والتصريف للعِزّي بشرح سعد الدين التفتازاني، وحل المعقود من نظم المقصود للشيخ عليش، ولامية الأفعال لابن مالك.

٣. **في علم البلاغة:** تحفة الإخوان في علم البيان للدردير، وهي قنطرة للسمرقندية، والسمرقندية قنطرة للرسالة البيانية للصبان، وبعد التمكن من النحو والإلمام بغيره يقرؤن تلخيص الخطيب القزويني لمِفْتاح العلوم للسكاكي، بشرح مختصر المعاني للسعد الذي اختصره من كتابه المطول.

٤. **في علم المنطق:** السُّلَّم للأخضري بشرح المؤلف نفسه والقويسني والملوي والباجوري، وللملوي على السلم شرحان: الشرح الصغير وعليه حاشية للصبان، والشرح الكبير، وإيساغوجي للأبهري بشرح شيخ الإسلام زكريا الأنصاري، والتهذيب ـ وهو اختصار للشمسية ـ للتفتازاني بشرح الخبيصي، والشمسية للكاتبي بشرح قطب الدين الرازي، ومختصر السنوسي، ومطالع الأنوار للأرموي بشرح القطب الرازي المعروف بلوامع الأسرار.

٥. **في الحكمة:** الإشارات لابن سينا، والهداية لأثير الدين الأبهري، وحكمة العين للكاتبي، ومقولات السُّجَاعي، ومقولات البُلَيْدي.

٦. **في علم التوحيد:** أم البراهين (السنوسية الصغرى) مع شرح المؤلف والشيخ الهدهدي والشيخ الباجوري، والخريدة البهية للدردير، والجوهرة للقاني، والسنوسية الكبرى، والعقائد النسفية بشرح السعد التفتازاني، والمقاصد للتفتازاني، والمواقف للعضد مع شرح السيد الشريف الجرجاني، وطوالع الأنوار

للبيضاوي بشرح الأصفهاني.

٧. **في علم الأصول:** جمع الجوامع بشرح المحلي وحواشيه، ومختصر ابن الحاجب بشرح العضد، ومنار الأنوار للنسفي بشرح ابن ملك والحصكفي وابن نجيم، والتنقيح لصدر الشريعة، وتنقيح الفصول للقرافي، والورقات لإمام الحرمين بشرح المحلي وابن قاسم والحطاب، وفصول البدائع لشمس الدين الفناري.

٨. **في علم الحديث والسيرة والمصطلح:** الجامع الصغير للسيوطي بشرح العزيزي والمناوي والأبياري، والشفا للقاضي عياض بشرح الخفاجي ومنلا علي قاري، والمواهب اللدنية لشهاب الدين القسطلاني، والشمائل للترمذي بشرح سليمان الجمل، وموطأ مالك بشرح الزرقاني وابن عبد البر، وصحيح البخاري بشرح القسطلاني والعسقلاني والعيني وزكريا الأنصاري، ومختصر البخاري لابن أبي جمرة، وصحيح مسلم بشرح النووي، وفي المصطلح: ألفية الحافظ العراقي بشرح شيخ الإسلام العدوي، وتقريب النووي بشرح السيوطي، والنخبة لابن حجر العسقلاني، والبيقونية بشرح الزرقاني، ومنظومة الصبان.

٩. **في التفسير:** شرح الجلالين، وحاشية الجمل، وشرح الخطيب القزويني، والنسفي، والبيضاوي، وأبي السعود، والكشاف، والفخر الرازي، ونحو ذلك.

١٠. **في الفقه:** كلٌّ يشتغل بفقه مذهبه خاصة:

- يقرأ المالكية الرسالة لعبد الله بن أبي زيد القيرواني، وقد شرح هذه الرسالة كثيرون منهم: أبو الحسن الشاذلي، والتتائي، والأجهوري؛ ومختصر خليل بن إسحق، بشرح الحطاب، والأجهوري، وعبد الباقي، والخرشي، والدردير، ومحمد عليش؛ ومتن العشماوية مع شرح أحمد بن التركي، والعزية وقد شرحها كل من ابن التركي والفيشي والزرقاني، والمجموع للشيخ الأمير.
- ويقرأ الشافعية منهاج الطالبين للنووي، وهو مقتبس من كتاب المحرر للرافعي،

وأشهر الشروح التي كتبت على المنهاج هي: النهاية للرملي، وتحفة المحتاج لابن حجر الهيتمي، والتحرير ومنهج الطلاب لشيخ الإسلام زكريا الأنصاري، وشرح ابن القاسم الغزي المسمى القول المختار، ومختصر أبي شجاع الأصفهاني.

- ويقرأ الحنفية نور الإيضاح لحسن الشرنبلالي، ومراقي الفلاح مع حاشية الطحطاوي، وكنز الدقائق لعبد الله النسفي مع شروح العيني وملا مسكين وابن نجم ومصطفى الطائي، وشرح الحصكفي المسمى الدر المختار مع حاشية ابن عابدين على تنوير الأبصار، وغرر الأحكام وشرحه المسمى درر الأحكام لملا خسرو، وقد يقرؤن الهداية، والأشباه والنظائر لابن نجيم.
- يقرأ الحنابلة دليل الطالب لمرعي بن يوسف، وزاد المستنقع، ومنتهى الإيرادات لمحمد بن أحمد الفتوحي[1].

وبهذا التكوين المتقن تنشأ الشخصية الأزهرية، حيث الرصانة العلمية في المعقول والمنقول، والغوص في أعماق الكتب والحواشي الصانعة للملكات، وتلقي العلوم على الأكابر، على ما سيتضح بعد قليل في الخصائص المعرفية للشخصية الأزهرية.

ثانيًا: نظام الامتحان:

كانت عادة الأزهر ـ فيما يسجله العلامة علي باشا مبارك ـ أنه لا امتحان للطلبة لا ابتداء ولا انتهاء، وبعد أن تصدَّر للتدريس مَن لا أهلية في بعضهم استصدر الشيخ «محمد المهدي الحفني العباسي» سنة ١٨٧٢م من الخديوي إسماعيل قانونًا بمشاورة أكابر العلماء لامتحان كل من يريد التدريس من

(١) الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا مبارك، ٤/ ٢٧، ٢٨، ٣٠ بتصرف، وينظر: الأزهر بين الماضي والحاضر، الأستاذ/ منصور علي رجب، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٤٦، ص٤٨: ٥٠، بتصرف، ولمحة في تاريخ الأزهر: د/ علي عبد الواحد وافي، ص ٣٦: ٤٣، بتصرف.

المستجدين، وانحط الرأي على:

١. تعيين ستة لذلك من أكابر العلماء من كل مذهب من المذاهب الثلاثة اثنان، وأما مذهب ابن حنبل فأهله بالأزهر قليلون.
٢. جعل الامتحان في أحد عشر فنًّا، هي العلوم المتداولة بالأزهر: التفسير والحديث، والأصول، والتوحيد، والفقه، والنحو، والصرف، والمعاني، والبيان، والبديع، والمنطق.
٣. لا بد أن يكون قد حضر هذه الفنون بالجامع الأزهر، وحضر كبار الكتب مثل السعد التفتازاني، وجمع الجوامع لتاج الدين السبكي.
٤. بعد أن يشهد له جمع من المشايخ أقلهم ثمانية، يُعقد له مجلس امتحان في بيت شيخ الجامع، ويجعلون مريد الامتحان بمنزلة الشيخ، وهم بمنزلة الطلبة، فيبدأ في القراءة وهم يسألونه، وهو يجيبهم، فيمكث غالبًا من أول الساعة الرابعة من النهار إلى الساعة الرابعة من الليل لا يقوم إلا لنحو الصلاة والأكل، فإذا أجاب في كل فن كتبوه من الدرجة الأولى، ويُكتب للجهات باحترامه وتوقيره، ويُخفف عنه في نحو السفر فينزل بنصف الأجرة، وإذا أجاب في أكثر الفنون كُتِبَ في الدرجة الثانية، وإذا أجاب في الأقل كُتِبَ في الدرجة الثالثة، وقد استحسن شيخ الأزهر آنئذٍ أنه لا يمتحن في العام أكثر من ستة، فإذا تراكمت العريضات من طالبي الامتحان نظر الشيخ في موجبات الترجيح كالشهرة بالعالمية أو الوجاهة أو سبق التاريخ أو كبر السن[١].

وجاء الشيخ محمد عبده فبذل جهده لدى الشيخ شمس الدي الأنبابي شيخ الجامع الأزهر وقتذاك بالتوسع في خطة الدراسة وإدخال بعض العلوم الحديثة، ولكنه لقي معارضة شديدة من العلماء والخديوي توفيق، وانتهى به الحال أنْ قدَّم استقالته من عضوية مجلس إدارة الأزهر في ١٩ مارس سنة ١٩٠٥م، الذي تألف

(١) الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا مبارك، ٤/ ٢٦ وما بعدها، بتصرف.

بمقتضى قانون سنة ١٨٩٥م بتأثير آراء الشيخ محمد عبده، وبعد ذلك صدرت قوانين أضافت مقررات جديدة في العلوم الحديثة والعلوم العقلية(١).

ثالثًا: توالي الإصلاحات في القرن العشرين:

تتابعت الإصلاحات في الأزهر الشريف، وصدرت في ذلك قوانين، أبرزها الآتي:

١. **قانون عام ١٣٢٦هـ – ١٩٠٨م:** نَقَلَ إلى الأزهر جميع المواد التي كانت مقررة في المدارس الابتدائية والثانوية وبعض المدارس العليا ما عدا اللغات الأجنبية، وقد ظل الأزهر لا يدرس هذه اللغات حتى أدخلها الشيخ محمود شلتوت عام ١٣٨٠هـ – ١٩٦٠م كمادة من المواد الأساسية في الدراسة(٢).

٢. **قانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م:** حدَّد اختصاص شيخ الجامع الأزهر، وبه أُنْشِئت (هيئة جماعة العلماء) التي سُمّيت فيما بعد (هيئة كبار العلماء)(٣).

٣. **قانون رقم ٤٩ لسنة ١٩٣٠م:** صدر هذا القانون في عهد الشيخ محمد الأحمدي الظواهري، وأبرز ما جاء به أنه ألغى القسم العالي، واستبدل به ثلاث كليات، هي: أصول الدين والشريعة واللغة العربية، وأنشأ تخصصين:

أ- تخصص مهنة، وينقسم إلى ثلاثة أقسام: تخصص الوعظ والإرشاد للعمل في مهنة الوعظ والإرشاد، وتخصص القضاء الشرعي للعمل في القضاء الشرعي والإفتاء، وتخصص التدريس للعمل في الأزهر ومدارس الحكومة.

ب- تخصص المادة، لإعداد علماء متفوقين في العلوم الأساسية لكل كلية من

---

(١) ينظر: قائمة توثيق مكتبي للرسائل الجامعية التي أجيزت لنيل درجات الدراسات العليا بكليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية، أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية، جامعة الأزهر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٧م، ص أ: ل.

(٢) الأزهر أثر وثقافة: سعاد ماهر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م، ص ٤٠ بتصرف.

(٣) ينظر: الجامع الأزهر نبذة في تاريخه: محمود أبو العيون، مطبعة الأزهر، ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م، ص٤٤.

الكليات الثلاث[١].

٤. **قانون سنة ١٩٣٣م:** صدر هذا القانون أيضًا في عهد الشيخ الظواهري، وهو مكمل وملحق بقانون سنة ١٩٣٠ السابق، وقد نظَّم هذا القانون الدراسات العليا بالأزهر.

٥. **قانون سنة ١٩٣٦م،** صدر هذا القانون في عهد الشيخ المراغي، ويعتبر هذا القانون إدماجًا لقانوني سنة ١٩٣٠ وسنة ١٩٣٣م، وإخراجهما في قانون واحد بعد إجراء بعض التعديلات، وقد اختصر هذا القانون مناهج بعض العلوم الحديثة، وجمع المواد المتجانسة بأقسام التخصص بعضها إلى بعض، وقد ظل معمولًا به حتى صدر القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م [٢].

٦. **قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م:** ونصت المادة الثامنة منه على أن الأزهر يشمل الهيئات الآتية: المجلس الأعلى للأزهر، ومجمع البحوث الإسلامية، وإدارة الثقافة والبعوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، والمعاهد الأزهرية.

وعلى هذا القانون بتعديلاته يسير الأزهر حتى الآن، وانشطر أصحاب الرأي إزاءه إلى قسمين: قسم يرى أنَّ الجامعة انفسحت أمامها الآفاق الرحبة لخدمة الدعوة الإسلامية، وقسم يرى أن التطوير الناشِئ عن هذا القانون لم يتناول المناهج في الكليات الدينية بنظرة إصلاحية معرفية عميقة، بل أضاف إلى مضامينها التقليدية بعض الدراسات الإنسانية الحديثة، ولمناقشة ذلك محله[٣].

---

(١) ينظر: الأزهر في ١٢ عامًا: لجنة من كبار العلماء، تقديم: د. محمد عبد الله ماضي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، د.ت ص ٨٧.

(٢) ينظر: الأزهر أثر وثقافة: سعاد ماهر، ص ٤١، والأزهر في ١٢ عامًا، ص ٨٩.

(٣) ينظر: جامعة الأزهر في ظل التطوير والتجديد، ص ٢٣، وفي فكرنا الحديث والمعاصر: أ.د/ حسن الشافعي، مكتبة ذخائر الوراقين ـ مصر، ط١، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م، ص٢٣٨.

المبحث الأول

خصائص المنظومة المعرفية الأزهرية

من مفاخر المنظومة المعرفية بالأزهر تميُّزها عن نُظَرائها، ورُبُوُّها على أكفائها بالخصائص الآتية:

الخصِّية الأولى: متانة المقومات التعليمية:

يقوم التعليم الهادف عمومًا والأزهري خصوصًا على عدة مقومات، هي: الأستاذ، والطالب، والكتاب، والمنهج، والبيئة العلمية[١]، وزاد الإمام الشافعي أمرًا سادسًا هو طول الزمان في قوله[٢]:

أَخِي لَنْ تَنَالَ الْعِلْمَ إِلَّا بِسِتَّةٍ • سَأُنْبِيكَ عَنْ تَفْصِيلِهَا بِبَيَانِ
ذَكَاءٌ وَحِرْصٌ وَاجْتِهَادٌ وَبُلْغَةٌ • نَصِيحَةُ أُسْتَاذٍ وَطُولُ زَمَانِ

وفي ذلك قيل: آلات العلم أربعة: شيخ فتَّاح، وعقل رجَّاح، وكتب صِحَاح، ومداومةٌ وإلحاح[٣].

أما الأستاذ فيرشِد الطالب، ويحفظه مِنْ أنْ يَلْتاث عليه أمره، أو ينحرف يَمْنَةً أو يَسْرَةً عن مقصوده، فيسلك طُرُقًا وَعْرة الأخطار. وتجاوُزُ الأستاذِ، والانزواء بين أربعة جدران، والاعتكاف على كتاب دون أستاذٍ مُوقِعٌ في الجهل المركب الذي هو إدراك الشيء على خلاف هيئته في الواقع، فيكون جاهلًا بما عليه الشيء في الواقع، وجاهلًا بأنه جاهل به، لذا سُمِّيَ جهلًا مركبًا بمعنى أنه يستلزم جهلين، ولو لم يتهجَّم على مسائل العلم، وظل جاهلًا بها ـ وهو الجهل البسيط ـ لكان أفضل من أن يفهمها على غير وجهها.

---

(١) ينظر: وقال الإمام (المبادئ العظمى): أ.د. علي جمعة، الوابل الصيب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م، ص١٠.

(٢) ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت، ص ١٣٨.

(٣) ينظر: الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية (ضمن مجموعة سبعة كتب مفيدة): السيد علوي بن أحمد السقاف، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة، ص ٢١: ٢٧.

الأستاذ يُعْطِي الطالب عُصَارة علمه، وزُبْدة ما أفنى فيه عمره، يُبيّن له أنَّ للمصطلح معنى في بابٍ ربما يُغايِره في بابٍ آخر، مثلًا:

١- في علم أصول الفقه، يُبيّن الأستاذ للطالب أنَّ العلة في بابٍ بمعنى الحكمة، وفي بابٍ آخر بمعنى الوصف الظاهر المنضبط الذي ينبني عليه الحكم.

٢- في علم النحو، يُبيّن له أنَّ المراد بالغاية في قولنا: (مِنْ لابتداء الغاية) المسافة، بينما معنى الغاية في قولنا: (يُنصب الفعل المضارع بأن المضمرة بعد حتى الجارة المفيدة للغاية) هو أنَّ ما قبلها ينتهي عند حصول ما بعدها[١].

٣- وفي علم النحو كذلك، يُبيّن له أن معنى المفرد في باب الإعراب (ما ليس مثنى، ولا مجموعًا، ولا ملحقًا بهما، ولا من الأسماء الخمسة)، ومعناه في باب المبتدأ والخبر: (ما ليس جملة، ولا شبه جملة)، ومعناه في باب النداء ولا النافية للجنس: (ما ليس مضافًا ولا شبيهًا بالمضاف).

فالمصطلح واحد، ومعناه بحسب الباب الذي هو فيه، وبذلك يُعصَم الطالب من فهْم المصطلحات على غير وجهها، فالتلقّي من أصول التعلُّم، يقول الطهطاوي: «ومن المعلوم أن أصل التعلُّم إنما يكون بالتلقّي والأخذ من أفواه الأساتيذ حتى يتحصل الإنسان على الملكة الصادقة التي يعد بالحصول عليها المتعلم منتهيًا، فمن قصر عن ذلك، واستبد بأخذ العلم من الكتب دون مراجعة الأساتيذ فهو المقصود من قول الشاعر:

- **كـل من يطلـب العلم وحيـدًا — دون شـيخ فـإنـه في ضـلال**
- **ليس في الكتـب والقراطيس علم — إنما العلم في صـدور الرجال»**[٢]

(١) ينظر: حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٣هـ، ص ١٥، ٤٧.

(٢) الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، مكتبة الأسرة، ٢٠١٠م، ٢/٤٣٠.

ويقول أبو حيان الأندلسي:

إذا رُمتَ العُلومَ بِغَيرِ شَيخٍ • ضَلَلتَ عَنِ الصِراطِ المُستَقيمِ

وَتلتَبِسُ الأُمورُ عَلَيكَ حَتّى • تَصيرَ أَضَلَّ من تُوما الحَكيمِ(١)

وحمار الحكيم توما ضُرِبَ به المثل ـ مبالغةً، فلا يَرِدُ أن الحمار لا يتأتَّى منه العلم ـ في الجهل المركب الذي هو إدراك الشيء على خلاف هيئته في الواقع:

قال حمار الحكيم توما: • لو أنصفونى لكنتُ أركب

لأننى جاهلٌ بسيط • وصاحبى جاهلٌ مركّب(٢)

وسئل العلامة ابن حجر الهيتمي ـ رحمه الله تعالى ـ في شخص يقرأ ويطالع الكتب الفقهية بنفسه، ولم يكن له شيخ يُقرّر له المسائل الدينية والدنيوية، ثم إنه يُسأل عن مسائل دينية ودنيوية فيفتيهم، ويعتمد على مطالعته في الكتب....

فأجاب ـ نفع الله تعالى به ـ بقوله: لا يجوز لهذا المذكور الإفتاء بوجهٍ من الوجوه؛ لأنه عامي جاهل لا يدري ما يقول، بل الذي أخذ العلم عن المشايخ المعتبرين لا يجوز له أن يفتي من كتاب ولا من كتابين، بل قال النووي ـ رحمه الله تعالى ـ: ولا من عشرة، فإن العشرة والعشرين قد يعتمدون كلهم على مقالة ضعيفة في المذهب، فلا يجوز تقليدهم فيها، بخلاف الماهر الذي أخذ العلم عن أهله، وصارت له فيه ملكة نفسانية فإنه يميز بين الصحيح من غيره، ويَعْلَم المسائل وما يتعلق بها على الوجه المعتمَد به، فهذا هو الذي يفتي الناس، ويصلح أن يكون

(١) ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م، ص ٣٧٤.

(٢) نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ، ١٠/١٠٠.

واسطة بينهم وبين الله تعالى، وأما غيره فيلزمه إذا تسور هذا المنصب الشريف التعزير البليغ، والزجر الشديد الزاجر له ولأمثاله عن هذا الأمر القبيح الذي يؤدي إلى مفاسد لا تحصى، والله سبحانه وتعالى أعلم(١).

وسبب تأدية صنيعه إلى مفاسد هو أنَّ الفتوى صنعة، والصنعة لا تُكتسب من مجرد الكتب، بل بعدة عوامل أهمها: صيرورة العلم ملكة بالممارسة والتكرار وإرشاد الأستاذ وغيرها، وبذلك يُعلم أنَّ الإفتاء من الكتب، وأخْذ العلم من الكتب دون شيخ من المفاسد والمهالك.

هذا عن الأستاذ، أما عن المنهجية فإن المنهج المنضبط يضمن سير التعليم على أكمل وجه، والمنهج المختل لا يصنع طالب علم، بل يهْدِر قيمة الأستاذ والطالب معًا كمن يعبث بسبائك ذهبية يجهل قيمتها.

والبيئة العلمية تعين الطالب على الطلب، فحين يرى زملاءه يستظهرون دروسهم، ويقضون ليلهم في التحصيل والفهم والحفظ والمباحثة، تتحرك نفسه، ويزول منه الفُتُور والكسل، ومما يكابده الطالب المُجِدُّ ـ إذا سكن في بيئة غير علمية ـ أنه يصنع لنفسه بيئة علمية صورية، فيفرض شخصًا يُحدّثه، بل ربما يكابد أنَّ بيئةَ دراستِهِ غير علمية! لذلك فـ «المربّون المتعمقون ذوو الخبرات الطويلة يدركون أهمية البيئة التعليمية في تأثيراتها التي تَنْفُذُ إلى العمق، وتتسلل إلى الشعور الباطن وتفعل فيه، دون أن تحدث ردود أفعال عنيفة في الشعور الظاهر»(٢).

وطولُ الزمانِ لازمٌ للتلقّي؛ إذ في كل علم مستويات، وفي كل مستوى كتب معينة، فمن السُّخْف أنَّ نرى دوراتٍ تزعم أنها تشرح العلم الفلاني في ثلاثة أيام، فتصنع جهَّالًا من المتجرّئين على دين الله ﷻ.

هذه أركان البناء التعليمي الصانِع للشخصية العلمية المتينة، والإخلال

(١) الفتاوى الفقهية الكبرى: ابن حجر المكي الهيتمي، مطبعة: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ١٣٥٧هـ، ٣٣٢/٤.

(٢) غزو في الصميم: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م، ص ٧٨.

بواحد منها مؤثّر في دَرْك المقصود، وأخطر ركن فيها هو الأستاذ، «فلو كانت السياسة التعليمية أحسن سياسة، والخطة الدراسية والكتاب والطالب كذلك، فإنَّ المدرس المؤهل يستطيع أن يجمّد تأثير الكتاب والمنهاج والخطة والسياسة التعليمية، ويعطي مؤثرات أخرى لها آثار مضادة تمامًا لأهداف السياسة التعليمية المقررة المعلنة إذا كانت له أهدف مضادة لها» (١).

وحاصله أنَّ المدرس الضعيف أو الموجَّه مُفوّتٌ للمقصود من العملية التعليمية وإنْ توفرت له سائر المقومات.

الخصيَّة الثانية: التمحوُّر حول القرآن العظيم والسنة المشرفة:

محور العلوم الأزهرية هو القرآن والسنة، «ومعنى المحور أن كل العلوم خادمة له، وقد أنشئت لتخدمه، وهو المعيار للتقويم، والإطار المرجعي»(٢).

يظهر هذا جليًّا بالنظر في غاية العلوم المقررة في الأزهر الشريف، مثلًا: الغاية من النحو والتصريف: صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة بهما على فهم كلام الله تعالى، ومن علم البيان: فَهْم كلام الله ﷻ ورسوله ﷺ على وجه لا يعتريه الخطأ، ومن أصول الفقه: التمكُّن من استنباط الأحكام الشرعية العملية من أدلتها التفصيلية، ومن الفقه: معرفة أحكام أفعال المكلَّفين من حيث الحل والحرمة، ومن علم التوحيد: إثبات العقائد الدينية ودفع الشبه عنها، ومن المنطق: صون الذهن عن الخطأ في الفكر، ومن علم آداب البحث: صون الذهن عن الخطأ في الأبحاث الجزئية.

ومعنى ذلك أن الفائدة الكبرى للمنظومة المعرفية الأزهرية ضبْط الفكر، وذلك على منحيين: الأول: ضبط الفكر الإنساني إسلاميًا كان أو غير إسلامي،

(١) المرجع السابق، ص ٦٤ بتصرف.

(٢) الطريق إلى التراث الإسلامي (مقدمات معرفية ومداخل منهجية): أ.د. علي جمعة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط٤، ٢٠٠٩م، ص٢٠.

الثاني: ضبط الفكر الإسلامي للتعامل مع كتاب الله ﷻ ورسوله ﷺ على وجه لا يعتريه الخطأ فهمًا، واستباطًا، وعملًا، وإثباتًا، ودفعًا للشُّبَه، وتحاورًا، وهذا كله موصل إلى الفوز بسعادة الدنيا والآخرة، ولذلك يُجْمِلُون ويقولون مثلًا: والغاية من هذا العلم الفوز بسعادة الدارين.

الخصِّية الثالثة: الجمع بين النص والعقل والذوق والتجربة:

تتكون الشخصية الأزهرية من أربع دوائر علمية، وهي:

أولًا: العلوم النقلية، أي العلوم التي نشأت حول القرآن الكريم والسنة المطهرة من التفسير، وعلوم القرآن، والحديث، وعلومه، والفقه، وأصوله، وعلوم السيرة، وكليات العقيدة ومسائلها، وكل علم يكون النص فيه هو الموضوع الذي تدور عليه مسائل هذا العلم، ويستقل الدليل النقلي فيه بإثباتها والاحتجاج عليها.

ثانيًا: العلوم العقلية، ويقصد بها العلوم التي يكون مأخذ البرهنة فيها من بدهيات العقل أو نظرياته، وذلك مثل علم أصول الدين، وهو الذي يُسمَّى بعلم الكلام وعلم التوحيد والفقه الأكبر، ومثل الفلسفة الإسلامية، ومثل المنطق اليوناني بعد أن طوره المسلمون وأضافوا إليه كثيرًا مما كان ينقصه في بيئته الإغريقية.

ثالثًا: العلوم الذوقية، والمقصود بها التصوف الإسلامي لكل مشاربه الذوقية، وتجاربه الروحية[1].

رابعًا: العلوم التجريبية، وهي العلوم التي قِوَامها الملاحظة والتجربة، كالفيزياء والكمياء، «والعلم التجريبي يعرف الطبيعة التفاعلية والتحليلية للعناصر، ولا يعرف

(١) دليل معلمة المناهج الأزهرية (قائمة بالكتب المعتمدة في الأزهر الشريف)، تقديم: الإمام الأكبر/ أحمد الطيب، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط٣، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م، ص ١١، بتصرف.

طبيعتها الميتافيزيقية التي هي العلة في الطبيعة التفاعلية والتحليلية»[١]، أي: وظيفته التفسير، لا التعليل .

فإنْ قلت: مشهورٌ أنَّ تقسيم العلوم في الأزهر يشمل العلوم النقلية والعقلية والذوقية، فلم لا يذكر بعضُ الكُتَّابِ العلومَ التجريبية التي عِمادها الحس؟

قلت: لعلهم نظروا إلى واقع العلوم التي تُدَرَّس في الكليات الشرعية والعربية، وإلا فإن العلوم في الأزهر قديمًا فضلًا عن الفكر الإسلامي تجمع بين النص والعقل والذوق والحس، حتى بلغ مجموع هذه العلوم «بحسب موضوعاته وأساميه، وتتبع ما فيه من المصنفات إلى: مائة وخمسين نوعًا»[٢].

فإن قلت: إنَّ العلوم التجريبية تُدرس في الأزهر الآن. قلت: تختص دراستها بطلاب العلوم العملية ككليات العلوم مثلًا، وبعيدة عن طلاب العلوم الشرعية والعربية التي هي قطب رَحَى الأزهر الشريف.

وتنقسم العلوم الأزهرية باعتبارٍ آخر إلى «أربعة أقسام، هي:

١. **العلوم الشرعية**، وهي ثلاثة: الفقه والتفسير والحديث.
٢. **العلوم الأدبية**، وهي أربعة عشر: علم اللغة، وعلم الاشتقاق، وعلم التصريف، وعلم النحو، وعلم المعاني، وعلم البيان، وعلم البديع، وعلم العروض، وعلم القوافي، وعلم قرض الشعر، وعلم إنشاء النثر، وعلم الكتابة، وعلم القراءات، وعلم المحاضرات ومنه التاريخ.
٣. **العلوم الرياضية**، وهي عشرة: علم التصوف، وعلم الهندسة، وعلم الهيئة، وعلم التعليم، وعلم الحساب، وعلم الجبر، وعلم الموسيقى، وعلم السياسة، وعلم الأخلاق، وعلم تدبير المنزل.

---

(١) مجلة المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والتسعين، ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٥٧هـ — ١ يناير سنة ١٩٣٩م، مقال للأستاذ/ علي حافظ، بعنوان: الطبيعة الميتافيزيقية والعلوم التجريبية، ص١١٥.

(٢) مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلم: طاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ — ١٩٨٥م، ١/٧٥.

٤. **العلوم العقلية**، وهي ما عدا ذلك كالمنطق والجدل وأصول الفقه وأصول الدين»[١].

والمقصود بالعلوم الأدبية العلوم العربية، وبعض العلماء عدَّها اثني عشر علمًا، وبين بعض هذه الأقسام تداخل، فالعلوم الرياضية المذكورة من أقسام الحكمة (الفلسفة)، فتندرج تحت العلوم العقلية، فلم تخلُ القسمة من تسامح، والأَولى أن تكون القسمةُ ثلاثيةً، فتُدرج العلوم الرياضية في العلوم العقلية، فتكون العلوم في هذا التقسيم ثلاثة، هي: العلوم الشرعية، والعلوم الأدبية، والعلوم العقلية.

الخصِّية الرابعة: الجمع بين الاعتقاد والعمل والسلوك:

يُصدّر سعد الدين التفتازاني شرح العقائد النسفية بقوله: «اعلم أنَّ الأحكام الشرعية منها ما يتعلق بكيفية العمل، وتُسمَّى فرعية وعملية، ومنها ما يتعلق بالاعتقاد، وتُسمى أصلية واعتقادية، والعلم المتعلق بالأُولى يُسمَّى علم الشرائع والأحكام... وبالثانية علم التوحيد والصفات»[٢].

بيانه أنَّ الحكم هو إثبات أمر لأمر أو نفيه عنه، وطرق استفادته ثلاثة: إما العقل، نحو: الواحد نصف الاثنين، وتُسمَّى بالأحكام العقلية؛ وإما الحس، نحو: النار مُحْرِقة، وتُسمَّى بالأحكام الحسية أو العادية؛ وإما الشرع، نحو: الصلاة واجبة، وتُسمَّى بالأحكام الشرعية، والأحكام الشرعية ثلاثة إما اعتقادية ويُبْحَثُ عنها في علم التوحيد، ويقال له كذلك: علم أصول الدين أو علم الكلام أو الفقه الأكبر، وإما عملية ويُبْحَثُ عنها في علم الفقه، وإما أخلاقية ويُبْحَثُ عنها في علم التصوف والأخلاق[٣]، فشملت هذه المناحي الثلاثة أحوال الإنسان الاعتقادية والعملية والسلوكية، وعليها تشكَّلت الشخصية الأزهرية، وفيما يأتي أذكر صورة موجزة عن هذه الثلاثية:

---

(١) الفوائد المكية: السيد علوي بن أحمد السقاف، ص ٦، بتصرف.

(٢) حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م، ص ١١٠: ١٢٠.

(٣) ينظر: أصول الفقه الإسلامي: الشيخ زكي الدين شعبان، مطبعة دار التأليف، مصر، ط٣، ١٩٦١م، ص٩.

الأولى: الاعتقاديات: وفيها يدرس الطالب علم الكلام الذي هو أشرف العلوم، كما قيل[١]:

أيها المغتدي ليطلب علمًا • كلُّ علمٍ عبدٌ لعلمِ الكلام
تطلبُ الفقهَ كي تُصحِّحَ حكمًا • ثم أغفلتَ منزل الأحكام

ويدرس علم الكلام على طريقة «أهل السنة والجماعة»، ولانقلاب الحقائق، وادّعاء أسامٍ على غير مسمياتها، أشير بإيجاز إلى ملامح هذا المصطلح، فأقول: يَنْظِمُ عِقْدَ هذا المصطلح حَبَّتَا لؤلؤٍ، الأُولى تُسمَّى بالأشاعرة نسبة إلى الإمام أبي الحسن الأشعري، والأخرى تُسمَّى بالماتريدية نسبة إلى الإمام أبي منصور الماتريدي، «فالأشعري والماتريدي هما إماما أهل السنة والجماعة في مشارق الأرض ومغاربها، لهم كتب لا تُحصى، وغالب ما وقع بين هذين الإمامين من الخلاف من قبيل الخلاف اللفظي»[٢].

وهنا أُشير إلى المنتسِبين إلى هذا المصطلح جغرافيًا وفقهيًّا:

أمَّا جغرافيًّا، «فالمشهور من أهل السنة في ديار خُرَاسَان[٣] والعراق والشام وأكثر الأقطار هُم الأشاعرة أصحاب أبي الحسن الأشعري، أول مَنْ خَالَفَ أبا علي الجبائي، ورجع عن مذهبه إلى السنة والجماعة، والمشهور في ديار ما وراء النهر[٤] من أهل السنة هُم الماتريدية أصحاب أبي منصور الماتريدي الذي تصل

---

(١) ورد في تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢ م، ٢/٢٠٠.

(٢) مقدمة العلامة محمد زاهد الكوثري لكتاب: تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري، مكتبة دار التقوى، سوريا، تحقيق: أنس الشرقاوي، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م، ص ١٠٧.

(٣) خراسان: إقليم واسع وممتد، يقع حاليًا في الشرق والشمال الشرقي لإيران، وخراسان تسمية قديمة كانت تشمل بلادًا واسعة، منها: نيسابور، وهَراة، ومَرْو، وبَلْخ، وبُخَارى، وغرنة، وخوارزم، وكلها بلاد تدخل تحت بلاد فارس وأفغانستان والتركستان. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م، ١٠/٣١.

(٤) بلاد ما وراء النهر: كان نهر (جَيْحُون) القديم يُعدّ الحدّ الفاصل بين الأقوام الناطقة بالفارسية والتركية، أي: إيران وتوران (تركيا)، فما كان شماله ـ أي وراءه ـ من أقاليم سمّاها العرب: ما وراء النهر، وبلاد ما وراء النهر الآن جزء

سلسة شيوخه إلى محمد بن الحسن الشيباني، وماتريد من قرى سمرقند»[١].

فمنشأ تسمية «أهل السنة والجماعة» هو أنَّ أبا الحسن الأشعري لما ترك الاعتزال، وأَفْحَمَ أبا علي الجبائي «اشتغل هو ومَنْ معه بإبطال رأي المعتزلة، وإثبات ما وردت به السنة، ومضى عليه الجماعة فسمُّوا أهل السنة والجماعة»[٢]، سمُّوا «أهل السنة»؛ لإثباتهم ما وردت به السنة، و«الجماعة»؛ لكونهم مضوا على ما مضى عليه جماعة الصحابة ﷺ.

فإنْ قلتَ: هل أَبْدَعَ الأشاعرة مذهبًا في الاعتقاد؟ أُجيب بأنَّ طريقة الأشعري تعبيرٌ عن عقل جَمْعٍ من العلماء الأفذاذ؛ بل تعبير عن السواد الأعظم، وإنما نُسِبَ إليه «لكثرة تواليفه، وكثرة قراءة الناس لها، ولم يكن هو أول مَن تكلم بلسان أهل السنة، إنما جرى على سنن غيره، وعلى نصرة مذهب معروف، فزاد المذهب حجةً وبيانًا، ولم يبتدع مقالةً اخترعها، ولا مذهبًا انفرد به»[٣].

ويؤكد ذلك تاج الدين السبكي بقوله: «اعلم أنَّ أبا الحسن لم يُبْدِع رأيًا، ولم يُنْشِئ مذهبًا، وإنما هو مُقرّر لمذاهب السلف، مناضلٌ عمَّا كانت عليه صحابة رسول الله صلى الله عليه وسلم، فالانتساب إليه إنما هو باعتبار أنه عَقد على طريق السلف نِطاقًا، وتمسك به، وأقام الحجج والبراهين عليه، فصار المقتدِى به فى ذلك، السالكُ سبيلَه فى الدلائل يُسمَّى أشعريا»[٤].

من تركستان الغربية التي تضم جمهورية أوزبكستان، وجمهورية طاجيكستان، وبُخَارى وسمرقند مدينتان في أوزبكستان. ينظر: مجلة المجمع العلمي العراقي، الجزء الرابع، المجلد الثالث والثلاثون، محرم ١٤٠٣هـ، تشرين الأول ١٩٨٢م، مقال بعنوان: بلاد ما وراء النهر، اللواء الركن: محمود شيت خطاب، ص ٩١، ١٢٦.

(١) شرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني، طبعة الحاج محرم أفندي، تركيا، ١٣٠٥هـ ـ ١٨٨٨م، ٢/٢٧١، بتصرف.

(٢) شرح العقائد النسفية: العلامة سعد الدين التفتازاني، ص ٢١، وما بعدها.

(٣) تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري: الحافظ ابن عساكر، ص ١٦.

(٤) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٤١٣هـ، ٣/٣٦٥.

وأمَّا فقهيًّا: فقد عُرِفَ عن العلماء بعد تدوين العلوم انتسابان: أحدهما في الأصول، والآخر في الفروع، ففي الأصول يُنْتَسبُ إلى الأشاعرة أو الماتريدية أو المعتزلة، وفي الفروع يُنْتَسبُ إلى أحد المذاهب الفقهية، والمذاهبُ الفقهيةِ المعتبرة لم تخرج في الغالب عن الأشاعرة أو الماتريدية، «فالمالكية كافة، وثلاثة أرباع الشافعية، وثلث الحنفية، وقِسْمٌ من الحنابلة على هذه الطريقة، أي طريقة الأشاعرة من الكلام من عهد الباقلاني، والثلثان من الحنفية على الطريقة الماتريدية في ديار ما وراء النهر، وبلاد الترك والأفغان والهند والصين وما والاها إلا من انحاز منهم إلى الاعتزال كبعض الشافعية»(١).

فَيَنْتَسِبُ إلى الأشاعرةِ أو الماتريديةِ الحنفيةُ والمالكيةُ والشافعيةُ وفضلاءُ الحنابلة، فإنْ قلتَ: لِمَ يُقال فيمَنْ سار على طريقة أهل السنة والجماعة من الحنابلة: «فضلاء الحنابلة» على حد عبارة تاج الدين السبكي(٢).

أُجيب بأمرين:

أولهما: بالنسبة للإمام أحمد ابن حنبل، فقد نُقِلَ عن أبي الحسن الأشعري أنه على مذهب أحمد ابن حنبل(٣)، «وكان مشايخ السلف يقولون: نَصَرَ اللهُ هذا الدين وأعانه بأبي الحسن الأشعري وأحمد ابن حنبل رحمهما الله؛ فإنه لمَّا تغيَّر الحال، وظهر الاعتزال، وهاجت الفتن.... كشف الله على أيدي هؤلاء الأبرار تلك الغَيَابَات، وأنقذ الإسلام من تلك النكايات: فأمَّا أحمد ابن حنبل – رحمه الله – فبإبائه وامتناعه عن القول بخلق القرآن حين أُكرِهَ على ذلك، وأما أبو الحسن

(١) مقدمة العلامة محمد زاهد الكوثري لكتاب: تبيين كذب المفتري فيما نُسب إلى الإمام الأشعري، ص ١٠٣ وما بعدها.

(٢) معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م، ص ٦٢.

(٣) ينظر: مقدمة العلامة محمد زاهد الكوثري لتبيين كذب المفتري، ص ١٦.

الأشعري – رحمه الله – فبوقوفه للاعتزال، وأهل الهوى والضلال"[١].

ثانيهما: بالنسبة للمنتسبين إلى الإمام أحمد ابن حنبل، فقد مرُّوا بتغيُّرات تاريخية، حيث سلك بعضُهم مسلكَ السلف، وسلك بعضٌ آخر مسلك المعتزلة، وبعضٌ ثالث مسلك الحشوية وهم الغالب «إلى أنْ جَعَلَ الظاهر بيبرس قضاء القضاة على المذاهب الأربعة لأول مرة، فاتصلوا بعلماء أهل السنة يفاوضونهم في العلم، فأخذت تزول أمراضهم البدعية، وكاد أن لا يبقى بينهم حشوي لولا جالية حرَّان بعد نكبة بغداد، حطُّوا رحلهم بالشام، ونبغ من بينهم رجلٌ[٢] حسنت نشأته في الطلب على ذكاء وحافظة وسمت، وتمكَّن من اجتلاب ثقة شيوخ العلم إلى نفسه وثنائهم عليه، وكان واعظًا طَلْق اللسان، فإذا هو يجري على خطة مدبرة في إحلال المذهب الحشوي تحت ستار السلف محل مذهب أهل السنة، ولم يعلم أن مذهب أهل السنة من الأشاعرة والماتريدية بلغ من التمحيص العلمي على تعاقب القرون ـ بأيدي نوابغ من أهل النظر والفقه في الدين ممن لا يعد هذا الحشوي من صغار تلامذتهم ـ إلى مستوى من قوة الحجة بحيث إذا حاول مثله أن يصطدم بها لا يقع إلا على أم رأسه، فيردَى ولا يُودى، وحيث لم يكن له شيخ يرشده في العلوم النظرية أصبح علمه لا يتركن على شيء وثيق خليطًا كثير التناقض، توزعت مواهبة في أهواء متعبة، ثم أفضى إلى ما عمل، وزالت فتنُهُ بردّ العلماء عليه»[٣].

وهكذا صمدت المدرسة الأشعرية أمام سِهَام التيارات والفرق في القديم والحديث، حتى أمام المعتزلة التي كادت أن تحتكر لفظة المتكلمين محتجة بأنَّ الكلام هو النظر العقلي، ولك أن تنظر إلى الفروق الجوهرية بين المدرسة الأشعرية

(١) نجم المهتدي ورجم المعتدي: ابن المعلم القرشي، دار التقوى ـ دمشق، ط١، ١٤٤١هـ ـ ٢٠١٩م، ١/٣٤٢، وما بعدها، بتصرف.

(٢) هو الشيخ ابن تيمية.

(٣) مقدمة العلامة محمد زاهد الكوثري لكتاب: تبيين كذب المفتري، ص ١٠٤.

والمدرسة الاعتزالية، ويذكر هذه الفروق العلامة محمد غلاب بقوله: «يمتاز مذهب الأشعري عن مذهب المعتزلة بميزات هامة، منها: أن الأول يتجه نحو الشريعة ويجعلها غايته، على حين يتلاعب الثاني بألفاظها، ويتلهى بتأويل عباراتها إلى ما يؤيده في غرضه ويحقق له هواه. ومنها: أن الأول مؤسَّس على إخضاع العقل للسمعيات على عكس ما يرى الثاني من منح العقل أقصى آواج الحرية في التفكير. ومنها أن الأول خاضع للمبادئ الأخلاقية التي نص عليها الإسلام، على حين يَكِلُ الثاني الأمر إلى حكم العقل في تحديد هذه المبادئ وفي الإذعان لها. ومنها أن الأول كان يريد أن يؤسس حديثه على قديم السلف الصالح من أعلام الأمة الإسلامية، أما الثاني فكان يود التخلص من هذا السلف والتحرر نهائيًا من كل قديم»[(١)].

لذا كان السواد الأعظم على طريقة إمامَي أهل السنة والجماعة: أبي الحسن الأشعري، وأبي منصور الماتريدي.

الثانية: العمليات: وفيها يدرسون الفقه المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي والزيدي، فحوى الأزهر المذاهب الفقهية المعتبرة «بخلاف القرويين مثلًا فقد اقتصر على المذهب المالكي، وبخلاف أربطة حضر موت فقد اقتصرت على المذهب الشافعي»[(٢)].

الثالثة: السلوكيات أو الذوقيات أو التصوف: والتصوف ليس رفاهةً، وليس وقوفًا على عَتَبات الأضرحة كما يُروّج له بعضُ القاصرين، بل هو علمٌ يُعْرَفُ به صلاح القلب وسائر الحواس كما يُعرَّف من جهة العلم؛ وهو الأخذ بالأحوط من المأمورات واجتناب المنهيات والاقتصار على الضروريات من

(١) مجلة الأزهر، الجزء الأول، المجلد العاشر، المحرم سنة ١٣٥٨هـ، مقال للدكتور/ محمد غلاب، بعنوان: المدرسة الأشعرية، ص٧٢.

(٢) جمهرة أعلام الأزهر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين: د. أسامة الأزهري، مكتبة الإسكندرية، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م، ٧٦/١.

المباحات كما يُعرَّف من جهة العمل، وغايته صلاح القلب وسائر الحواس في الدنيا، والفوز بأعلى المراتب في العقبى[١].

وإصلاح القلب وسائر الحواس لا يكون بمجرد العلم، بل لا بد معه من شيخ مربٍّ؛ ذلك أنَّ «علم العلماء قد لا يكفي في إصلاح الناس وتهذيب نفوسهم، بل وفي تهذيب العلماء أنفسهم، فتحصل الحاجة إلى الطرق الصوفية لإكمال هذا النقص، بتدريب المسلمين، وتمرينهم على العمل بمقتضى علم العلماء من أحكام الشرع الأنور، لا لمصادمة علم العلماء ومذاهب أهل السنة في أصول الدين وفروعه»[٢].

والحاصل أنَّ (الاعتقاديات) المبحوث عنها في علم أصول الدين، أي علم الكلام، و(العمليات) المبحوث عنها في علم الفقه، و(الذوقيات) المبحوث عنها في علم التصوف، هي كِيَان الشخصية الأزهرية، ومنشأها الهدي النبوي المشار إليه في حديث جبريل ـ عليه السلام ـ، وفي ذلك يقول تاج الدين السبكي: «وعلوم الشريعة في الحقيقة ثلاثة: (الفقه) وإليه الإشارة بالإسلام، و(أصول الدين) وإليه الإشارة بالإيمان، و(التصوف) وإليه الإشارة بالإحسان، وما عدا هذه العلوم إما راجع إليها وإما خارج عن الشريعة»[٣].

والتوجُّه نحو علوم الشريعة الإسلامية دون الجمع بين هذه الدوائر الثلاث مُوصِلٌ إلى المهالك:

أ- فعدم دراسة علم الكلام على مذهب أهل السنة والجماعة مُوقِع في التجسيم والتشبيه، والعجيب أنْ تدَّعِيَ طائفةٌ التنزيهَ مع أنَّ صريحَ تفسيرِهم لبعضِ النصوصِ

(١) شرح الخريدة البهية للدردير مع حاشية الصاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م، ص ٧٦، بتصرف.

(٢) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين: شيخ الإسلام مصطفى صبري، دار إحياء التراث، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م، ٩٢/٣.

(٣) طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين السبكي، ١١٧/١.

التجسيم والتشبيه، ويزول هذا العجب حين نعلم أنه انحرافٌ عن المنهجية العلمية، وخروجٌ عما عليه المذاهب الفقهية الأربعة، يقول التاج السبكي: «وهذه المذاهب الأربعة ـ ولله الحمد ـ في العقائد واحدة، إلَّا من لَحِقَ منها بأهل الاعتزال والتجسيم، وإلَّا فجمهورها على الحق؛ يُقِرُّون عقيدة أبي جعفر الطحاوي[1] التي تلقّاها العلماء سلفًا وخلفًا بالقبول، ويدينون الله برأي شيخ السنّة أبي الحسن الأشعريّ الذي لم يعارضه إلَّا مبتدع»[2].

ب– وعدم التمذهب الفقهي طريق لاستنباط أحكام مضطربة يناقض بعضها بعضها بزعم أن تلك الأحكام هي صريح دلالة النص، ولو سألناه ماذا تريد؟ يقول: أريد أن آأخذ من رسول الله ﷺ، لا من الشافعي ولا من أبي حنيفة، فنحن رجال وهم رجال. وحينئذ نقول له: وهل عندك من الأدوات التي تُشترط فيمن يَعتصِر الأحكام الشرعية من أدلتها التفصيلية؟ ثم إن هؤلاء الأئمة ليسوا في جهة مقابِلة لرسول الله ﷺ، بل إنهم يُفسّرون مراده، ويأخذون الأحكام من قوله، فكلهم من رسول الله مُلْتَمِس، وفرقٌ بين أن يكون الفقهاء نظائر لرسول الله وأن يكونوا مقتدين برسول الله، فالأول مقام نِدّيَّة والثاني مقام اتباع، وحين التأمل نجد هذا وأمثاله بين حالين: إما أنه وضع رأسه برأس هؤلاء الأئمة فأمسى هو المستنبِط وهو المرجِّح، فصيَّر نفسه مجتهدًا دون أن تكمل فيه أدوات الاجتهاد، بل دون أن تتوفر فيه شروط طالب العلم، وإما أنه يُقلّد شيخه، فتدنَّى من تقليد أبي حنيفة والشافعي إلى تقليد شيخه!

---

(١) من أفضل شروح العقيدة الطحاوية شرح العلامة جمال الدين محمود بن أحمد بن مسعود القُونوي الحنفي المتوفى سنة ٧٧٧هـ، المسمَّى بـ (القلائد في شرح العقائد) وقد أشار إلى هذا الشرح وامتدحه العلامة الكشميري في فيض الباري على شرح صحيح البخاري (١/١٣٤)، ومن شروحه كذلك شرح العلامة عبد الغني الغنيمي الميداني الحنفي الدمشقي المتوفى سنة ١٢٩٨هـ، أما شرح ابن أبي العز الحنفي فليس على مسالك أهل السنة والجماعة.

(٢) معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، ص ٢٥.

والحق أنَّ المسلم إما مجتهد أو غير مجتهد، «أما غير المجتهد فلا يجوز له الاستدلال بالآيات والأحاديث لقوله تعالى:﴿ وَإِذَا جَآءَهُمۡ أَمۡرٞ مِّنَ ٱلۡأَمۡنِ أَوِ ٱلۡخَوۡفِ أَذَاعُواْ بِهِۦۖ وَلَوۡ رَدُّوهُ إِلَى ٱلرَّسُولِ وَإِلَىٰٓ أُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنۡهُمۡ لَعَلِمَهُ ٱلَّذِينَ يَسۡتَنۢبِطُونَهُۥ مِنۡهُمۡۗ وَلَوۡلَا فَضۡلُ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ وَرَحۡمَتُهُۥ لَٱتَّبَعۡتُمُ ٱلشَّيۡطَٰنَ إِلَّا قَلِيلٗا ﴾[1]، ومعلوم أن الذين يستنبطونه هم الذين تأهلوا للاجتهاد دون غيرهم، أما المجتهد فيحرم عليه التقليد فيما هو مجتهد فيه لتمكُّنه من الاجتهاد الذي هو أصل التقليد، فدل ذلك على أنه لا بد للمكلف غير المجتهد المطلق من التزام التقليد لمذهب معين من مذاهب الأئمة الأربعة... وليست المذاهب المتبوعة منحصرة في الأربعة، وإنما عُلّل عدم جواز تقليد غير الأئمة الأربعة بعدم الثقة بنسبتها إلى أربابها لعدم الأسانيد المانعة من التحريف والتبديل، بخلاف المذاهب الأربعة؛ فإن أئمتها بذلوا أنفسهم في تحرير الأقوال، وبيان ما ثبت عن قائله وما لم يثبت، فأَمِنَ أهلها من كل تغيير وتحريف، وعَلِمُوا الصحيح من الضعيف»[2].

والخروج عن المذاهب الأربعة، والحط من قدرهم، إنما شاع بعد الشيخ ابن تيمية، يقول شيخ الإسلام مصطفى صبري: «راج بعد ابن تيمية وأتباعه المولعين بالشذوذ والخروج على مذاهب أئمة الفقه الأربعة الذين اعتُرف لهم بالفضل والشهرة الفائقة عند علماء الإسلام، أنْ حدثت في بعض الناس شهوات الحط من مقامات أولئك الأئمة في التفقه في الدين التي لا تُدرك»[3].

وقد حذر من تلك الدعوات الآثمة الحافظ ابن رجب الحنبلي في كتابه «الرد على من اتبع غير المذاهب الأربعة»، والشيخ محمد زاهد الكوثري في رسالته

---

(١) سورة النساء، آية ٠٨٣.

(٢) الفوائد المكية: السيد علوي السقاف، ص٥٠، بتصرف.

(٣) موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين: شيخ الإسلام مصطفى صبري، ٣١٦/٤.

«اللامذهبية قنطرة اللادينية»، والدكتور محمد سعيد رمضان البوطي في كتابه «اللامذهبية أخطر بدعة تهدد الشريعة الإسلامية»، وكلها مطبوعة والحمد لله،

جـ- وعدم التصوف واقتفاء طريق أولياء الله مُبْعِدٌ عن اللذائذ الروحانية، وموغِلٌ في تجمُّدِ العلم، وقسوةِ القلبِ، وانحرافِ السلوكِ، وتعبُّسِ الوجه، ويُختزل الدين إما في معارف جوفاء أو أشكال فارغة، ومن الأغاليط هنا أنْ يُسيء بعضُ القاصرين إلى التصوف نظرًا إلى سلوك بعض شارِدي الصوفية، فخلط بين المبدأ وتطبيق المبدأ، نظير مَن يُسيء إلى الإسلام بالنظر إلى سلوك بعض الخارجين عن تعاليمه.

الخصِّية الخامسة: الجمع بين الوسائل والمقاصد:

تنقسم العلوم الأزهرية إلى قسمين:

الأول: علوم آلِيَّة، وغايتها حصول غيرها، كعلم النحو والصرف والمنطق وأصول الفقه.

الثاني: علوم غير آلِيَّة، وغايتها حصولها في أنفسها؛ لأنها في حدّ ذاتها مقصودة بذواتها، كعلم الفقه والتفسير والحديث[1].

وتُسمَّي الآلية بعلوم الوسائل؛ لأنها وسيلةٌ وآلةٌ لغيرها، وتُسمَّى غير الآلية بعلوم المقاصد؛ لأنها مقصودةٌ في حدّ ذاتها.

الخصِّية السادسة: تقسيم الطلبة إلى طبقات:

الطلبة على ثلاث مراتب، هي: المبتدئين والمتوسطين والمنتهين، فـ «المبتدئ: من ليس له قُدْرَةٌ على تصوير مسائل الفن الذي يقرأ فيه، فإنْ قَدَرَ على

(١) ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م، ١/١٠.

ذلك فمتوسط، وإنْ قَدَرَ على إقامة دليلها فَمُنْتَهٍ »[١].

وكل طبقة لها كتب تخصُّها، فالإمام السنوسي مثلًا ألف في العقائد: المقدمات، والحفيدة، وصغرى الصغرى، والصغرى المعروفة بأم البراهين، والوسطى، والكبرى، وكلٌّ كتابٍ من هذه سُلَّمٌ لما يليه، وكذلك كان يَدْرُس الطالب في الأزهر الخريدة البهية للدردير، ثم حاشية الباجوري على جوهرة التوحيد، ثم شرح العقائد النسفية للسعد، ثم شرح المواقف للسيد الشريف وشرح المقاصد للسعد، فلا يرتقي الطالب من كتاب إلى آخر إلا إذا أتقن ما قبله، وإن جاوز ذلك منعه المشايخ.

الخصِّية السابعة: تعدد طرائق التأليف والشرح:

١. نُسِجَ تأليف الكتب الأزهرية على نحوٍ منضبطٍ مُحْكَم، تارة يقولون: رسالة كذا، وتارة أخرى: مختصر كذا، وتارة ثالثة: كتاب كذا، والفرق بينها أنَّ الرسالة: ما اشتمل على مسائل قليلة من فن واحد، والمختصر: ما اشتمل على مسائل قليلة من فن أو فنون، والكتاب: ما اشتمل على مسائل قليلة أو كثيرة من فن أو فنون[٢].

٢. ويكتب العالِم كتابًا، فإن وجد العلماءُ أن في الكتاب ما يقتضي البيان أو الدفع أعقبوا الكتاب بآرائهم تلك، فصرت تجد المتن، ثم الشرح، ثم الحاشية وهي شرح الشرح[٣]، ثم التقرير، ثم التعليق، فصارت السلسلة المتن والشرح والحاشية والتقرير والتعليق.

---

(١) إيضاح المبهم من معاني السلم: العلامة أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، تحقيق: د. مصطفى أبو زيد، دار البصائر، القاهرة، ط٣، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م، ص٥١.

(٢) حاشية الحفناوي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية، المطبعة الأزهرية بمصر، ١٣٤٧هـ – ١٩٢٩م، ص ١٣.

(٣) للحاشية إطلاقان: إطلاق بمعنى الشرح، وإطلاق بمعنى شرح الشرح.

٣. وسلك الشرح واحدًا من طرق ثلاثة:

«**الأول: شرح قال أقول**، وهو أنْ يبتدأ الشارح بذكْر جملة من المتن، فيقول: «قال» يعني الماتِن، ثم يشرح تلك الجملة مبتدأ بقوله: «أقول»، وذلك كشرح المقاصد لسعد الدين التفتازاني.

الثاني: شرح قوله، وفيه يأخذ الشارح مواضع من المتن فيشرحها، دون أن يلتزم المتن، بل يقصد ذِكْر المواضع المشروحة، كفتح الباري للحافظ ابن حجر.

الثالث: الشرح المزجي، ويقال له: «شرح ممزوج» يُمْزَج فيه عبارة المتن والشرح، وهو طريقة أكثر الشراح المتأخرين من المحققين وغيرهم، ولكنه ليس بمأمون عن الخلط والغلط »[١].

٤. واحتوت الشروح على مصطلحات مشهورة تشير إلى دلالات معينة، والقارئ للحواشي يجد في نهاية بعض المسائل كلمة (تأمل)، أو (فتأمل)، أو (فليُتأمل)، ويجد بعض المسائل تُصدَّر بكلمة (ولقائلٍ)، وأحيانا (فإن قيل)، ولكل مصطلح من هذه المصطلحات دلالة معينة، من أشهرها في الحواشي الآتي:

- (تأمَّل) إشارة إلى الجواب القوي، و(فتأمَّل) إشارة إلى الجواب الضعيف، و(فليُتأمَّل) إشارة إلى الجواب الأضعف.
- (فيه بحث) ومعناه أعم من أن يكون في هذا المقام تحقيق أو فساد، فيحمل على المناسب للمحل، و(فيه نظر) يُستعمل في لزوم الفساد.
- (وفي الجملة) يستعمل في الإجمال، (وبالجملة) يُستعمل في نتيجة التفصيل.

(١) كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: حاجي خليفة، ١/٣٧، بتصرف.

- (محصل الكلام): إجمال بعد تفصيل، و(حاصل الكلام): تفصيل بعد الإجمال[١].

الخصِّية الثامنة: تربية الملكات:

فرقٌ بين العلم والمعلومات، العلم «ملكة يُقتدر بها على إدراكات جزئية»[٢]، والملكة: هيئة راسخة في النفس، إذ الهيئة إما أن تكون راسخة في النفس، أو ليست براسخة، فالراسخة هي الملكة كأنها ملكت محلَّها، أو ملكها صاحبَها، وغير الراسخة هي الحال من التحوُّل[٣]، فالملكة تنشأ عن امتزاج العلم بنفس الطالب، وانشغاله به في كل أحواله، فمتى سُئل قدر على الجواب، بخلاف الحال الذي يَعْرِض ويزول، يجيء ويذهب، مثال ذلك: مَن طَفِقَ يتعلم الكتابة على لوحة مفاتيح الحاسب الآلي، فإذا كثرت مزاولته للكتابة صارت له ملكة حتى إنه يكتب دون أن ينظر إلى لوحة المفاتيح، فبداية شروعه بالكتابة يُسمَّى حالًا، واستحكام ذلك فيه يُسمَّى ملكة. أما المعلومات فهي جزئيات متناثرة، لم تنصهر في شخصية الطالب، وربما لا يجمعها رابط، فلا ترقى لِأَن توصف بالعلم الذي هو هيئة راسخة في النفس.

«والملكات ثلاثة:

١. ملكة الاستحصال، وهي كيفية راسخة في النفس، تستعدّ بها النفس استعدادًا قريبًا لقبول ملكة الاستخراج، وتحصل هذه الملكة بأخذ أوائل العلوم ومباديها

---

(١) الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م، ص ٢٨٧ وما بعدها، بتصرف.

(٢) المختصر (شرح تلخيص المفتاح): العلامة: سعد الدين التفتازاني، دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٢١م، ص ١٣٥.

(٣) ينظر: حاشية الأمير على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني، مكتبة ذخائر الوراقين، القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م، ص ٤٩.

الأولية من أفواه الرجال، وتليها:

٢. ملكة الاستخراج، وهي التي تُستخرج بها المعاني من العبارات الواردة عليها بسهولة من غير مشقة، وتحصل هذه الملكة بإتقان العلوم الآلية وبالمواظبة على المطالعة، وتليها:

٣. ملكة الاستحضار، وهي التي بها تستخرج النفس المعاني والعلوم الغائبة عنها متى شاءت بسهولة من غير تجشم مراجعة إلى محلها من الكتب، وهي أعز الملكات»[١].

إذا بان ذلك، فالعلوم الأزهرية صيغت لإنشاء الملكات، لا لتلقِين المعلومات، يؤكد ذلك وصف «علي باشا مبارك» طريقة الأزهريين في الدرس والتحصيل قديمًا بقوله: «وأكثر اعتنائهم بفهم العبارات، وحل التراكيب، والمناقشات بالاعتراض والجواب والإطلاق والتقييد والمنطوق والمفهوم وغير ذلك»[٢].

ومن الأمثلة التطبيقية على ذلك ما يأتي:

١- ذِكْر المجمل بعد المفصل:

من طرائق بعض العلماء خصوصًا في كتب المبتدئين أنهم يعقبون المسألة بعد إيضاحها بإجمال لتعين الطالب على الاستظهار والتحصيل، من ذلك: صنيع ابن آجروم في كلامه عن علامات الإعراب، يقول الكفراوي: «ولما أنهى الكلام على علامات الإعراب تفصيلًا شرع يتكلم عليها إجمالًا، وهو دأب المتقدمين من المؤلفين – رحمهم الله تعالى – تمرينًا للمبتدئ؛ لأنه أَدْخَلُ في نفسه»[٣].

٢- إيراد الإشكالات وأجوبتها:

- يكفي مثلًا لمن يريد أن يقف على مبادئ البلاغة أن يدرس كتاب «البلاغة

(١) الفوائد المكية: السيد علوي بن أحمد السقاف، ص ٢٧.

(٢) الخطط الجديدة: علي باشا مبارك، ٤/ ٢٧.

(٣) شرح العلامة الكفراوي على الآجرومية، ص٥١.

الواضحة» لعلي الجارم ومصطفى أمين، ولا حاجة له إلى «مختصر المعاني» للعلامة السعد، لكن الشخصية الأزهرية إنْ درسَت «البلاغة الواصحة» فإنما تدرسه في بداية الطلب للوصول إلى «مختصر المعاني» ثم «المطول» للسعد التفتازاني، فتنشأ للطالب ملكة، مثلًا يُقرّر السعدُ رأيَ الخطيب القزويني بجَلاء، ثم يعقبه بقوله: «وفيه نظر»، ويُبيّن وجهَ النظر، ثم يختم بقوله: «والأَولى كذا» فقرَّرَ المسألةَ، وأَوْرَدَ اعتراضًا عليها، وبيَّن وجهَ الاعتراضِ، وختم بالرأي السالِم من الإيرادات، فيتعلم الطالب من ذلك أمرين: العلم والتفكير في العلم، والثاني أعظم؛ إذ به يعرف كيف يُورِدُ على المسألة، وكيف يدفع هذا الإيراد.

- مما يُقرره الأزهر في التفسير تفسير النسفي دون تفسير ابن كثير، وعلة ذلك أن تفسير ابن كثير ليس صانعًا للملكة العلمية، بخلاف تفسير النسفي أو البيضاوي أو الرازي، فإنها صانعة للملكات، يجد فيه الطالب توجيهات أهل العربية، وأصول الدين أي علم الكلام، وأصول الفقه، والفقه، والتصوف، والمنطق، والحكمة، وفيها تبيينُ المجمل، وتقييدُ المطلق، وتخصيص العام، وإنشاء الإيراد ودَفْعه، فتتكون للطالب الملكة العلمية التي هي أمر زائد عن المعلومات.

الخصِّية التاسعة: تمازج العلوم:

بين العلوم الأزهرية شُبْكَةٌ وتداخل، وهذا سر تعسُّرها على الطالب العَجِل الذي يريد أن يمسي عالمًا في ثلاثة أيام! وهذه بعض الأمثلة الدالة على تواشج العلوم:

١. يقرأ الطالب مثلًا في الفقه كلمة (باب البيوع)، فيعلّمه شيخه توجيهها في الإعراب، ويُبيّن له جواز قراءتها بالرفع على أنها خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هذا كتابُ البيوعِ)، أو مبتدأ لخبر محذوف تقديره: (كتابُ البيوعِ هذا محلُّه)، وتُقرأ كذلك بالنصب على أنها مفعول لفعل محذوف تقديره: (اقرأ كتابَ البيوعِ)،

وبالجر على تقدير حرف جر محذوف تقديره: (اقرأ في كتابِ البيوع).

٢. ويستفتح الأستاذ الحاشية بكلمة (الحمد لله)، فيُبيّن معنى الحمد لغة واصطلاحًا، والفرق بينه وبين الشكر، وأركانه الخمسة التي هي حامد ومحمود ومحمود عليه ومحمود به وصيغة، وأقسامه الأربعة التي هي حمد قديم لقديم، وقديم لحادث، وحادث لقديم، وحادث لحادث، فيتطرق لعلم الكلام، ثم يُوجّه (أل) أهي للاستغراق أم للجنس أم للعهد؟ ومحله علم النحو والمعاني، وهذه الكلمة أهي خبرية أم إنشائية؟ فيذهب لعلم المعاني، ثم يبين نوع هذه القضية: أهي قضية شخصية أم كلية أم جزئية أم مهملة، فيذكر أنه إن كانت اللام للاستغراق فالقضية كلية، وإن جعلت للعهد الخارجي فشخصية، وإن جعلت للعهد الذهني فجزئية، وإن جعلت للجنس فمهملة، ومحله علم المنطق، فهذه الكلمة أُبِينت بجملةٍ من العلوم، وربما ظل الأستاذ محاضرة كاملة أو يزيد في شرح الحمدلة.

٣. يدرس في النحو أنَّ (كان) من الأفعال الناقصة الناسخة، وهو يفيد اتصاف المُخْبَر عنه بالخبر في الماضي، إما مع الدوام والاستمرار نحو: (وكان الله غفورًا رحيمًا)، وإما مع الانقطاع، نحو: (كان الشيخ شابًّا)، وإنما أفاد المثال الأول الاتصاف في الماضي مع الاستمرارية؛ «لأنَّ الله لم يزل غفورًا رحيمًا مطلقًا في الماضي والحال والاستقبال، فكان فيه ليست للماضي فقط، بل للاستمرار؛ لأن الفعل إذا أضيف إلى الله تعالى تجرَّد عن الزمان، وصار معناه الدوام»[1]، ولن يستوعب الطالب ذلك تمام الاستيعاب إلا إذا كان على بصيرة بعلم التوحيد؛ إذ يدرس فيه أن الله ﷻ لا يتمكَّن في مكان، ولا يجري عليه زمان، «أي لا يتعين وجوده بزمن؛ كأن يقال: وُجِدَ في وقت؛ لأنه لا يتعين وجوده بالزمان إلا ما كان وجوده لا يحصل بدون الزمان كوجودنا،

(١) شرح الكفراوي على الآجرومية، ص ١٠٣.

بخلاف وجوده تعالى، فإنه حاصل، ولو فُرِضَ انتفاءُ الزمان فوجوده مستمرٌ قبل الزمان ومع الزمان وبعد الزمان، لا في الزمان»[١].

٤. يفرق بعض أهل العربية بين الإضافة البيانية والإضافة التي للبيان، بأنَّ ضابط الأُولى: ما كانت العلاقة بين المضاف والمضاف إليه العموم والخصوص الوجهي، نحو قولك: خاتمُ حديدٍ، وضابط الثانية بأن العلاقة بين المضاف والمضاف إليه هي العموم والخصوص المطلق، نحو قولك: شجر أراك[٢]، وفَهْم ذلك يتوقف على علم المنطق، وتوجيهه أنَّ العموم والخصوص الوجهي: ما اتفقا في مادة وانفرد كل منهما في مادة أخرى كالخاتم والحديد: اتفقا في مادة وهو الخاتم الحديدي، وانفرد الخاتم بالخاتم الخشبي مثلًا، وانفرد الحديد بالطائرة مثلًا فهي غير الخاتم ومن حديد، والعموم والخصوص المطلق: ما اتفقا في مادة وانفرد الأعم، كالشجر والأراك: اتفقا في مادة وهي الشجر الأراك، وانفرد الأعم وهو الشجر بشجر الليمون مثلًا، إذ يندرج تحت الشجر أفراد كثيرة كشجر الأراك[٣].

٥. يقرر السعد أنَّ «لا» التي لنفي الجنس نصٌّ في الاستغراق، فأُورِدَ عليه كيف تكون نصًّا في الاستغراق مع صحة قولنا «لا رجالَ في الدار» إذا كان فيها رجلٌ أو رجلان، وأجاب السيد بأنَّ «نحو: لا رجالَ نصٌّ في استغراقِ أفرادِ مدلولِه، فلا يخرج عنه شيء من الجماعات، كما أنَّ لا رجلَ نصٌّ في استغراقِ أفرادِ مدلولِهِ، فلا يخرج عنه شيء من آحاد مدلوله»[٤]، والمراد بالنص في قول السعد: «نصٌّ في الاستغراق» النص بالمعنى الأصولي، ومعناه: ما دلَّ

(١) حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، ص ٥٥٠.

(٢) ينظر: حاشية الحامدي على شرح العلامة الكفراوي للآجرومية، ص ١٦٦.

(٣) ينظر: حاشية العلامة العطار على متن السلم، تحقيق: عبد الغفار عبد الرؤوف حسن، مكتبة دار الإمام الرازي، القاهرة، ط١، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م، ص ١٥٦.

(٤) حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، مطبعة الحاج محرم أفندي، درسعادت، تركيا، ١٣٤٠هـ، ص ٨٣.

على معنى ولم يحتمل غيره، ولا غرابة في ذلك، إذ الأصول لغة وزيادة؛ لأنها مستمدة من ثلاثة علوم، هي: اللغة العربية، والكلام، والفقه، فالقفز إلى أصول الفقه مع الجهل باللغة والكلام والفقه عَسِرٌ على الطالب.

٦. فصاحة الكلمة تتحقق بسلامتها من تنافر الحروف والطريق إليه الذوق، ومن الغرابة والطريق إليها علم متن اللغة، ومن مخالفة القياس والطريق إليها علم التصريف، وفصاحة الكلام تتحقق بسلامته من تنافر الكلمات والطريق إليه الذوق، ومن التعقيد اللفظي والطريق إليه علم النحو، ومن التعقيد المعنوي والطريق إليه علم البيان، ومن ضعف التأليف والطريق إليه علم النحو، إذن فالفصاحة متوقفة على علم النحو، والتصريف، ومتن اللغة، والبيان، فضلًا عن كثرة الاطلاع على الكلام العربي.

٧. علم صناعة التوجيه، أي: علم آداب البحث والمناظرة، مسبوق بعلم المنطق، فالتوجُّه إليه قبل دراسة المنطق كمن يرقُم على الماء.

يدلنا ما سبق على أمرين: أولهما: أنَّ العلوم في المنظومة الأزهرية متمازجة، ثانيهما: أنَّ هذا التمازج يقوم على منهج تحليلي عميق، يقول الإمام الأكبر: «ولئن سألتموني عن السمة المميزة للمنهج الأزهري في الدرس العلمي فلأقولَنَّ: إنه منهج التحليل النصي العميق الدقيق لعيون التراث الإسلامي والعربي، مما خلفته القرون الأربعة عشر من كنوز ثقافتنا»[١].

كل أولئك سمات المنظومة المعرفية للشخصية الأزهرية، وهي لا تصفو لأي طالب، بل للطالب المُجِد، صادق العزيمة، الصبور، القاصد خدمة الدين، فأي نفسٍ تطيق التمكُّن في أكثر من اثني عشر علمًا؟! وأي نفسٍ تطيق طلب العلم طلبًا صادقًا في أكثر من خمسة عشر عامًا؟! وأي نفسٍ تطيق الترقي من

(١) في المنهج الأزهري: شيخ الأزهر الشريف أحمد الطيب، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط٢، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م، ص ٤٠ وما بعدها.

كتاب لآخر فتتدرج من مستوى المبتدئين لمستوى المتوسطين، ومن مستوى المتوسطين لمستوى المُنْتَهين في العلم الواحد؟! وأي نفسٍ تطيق خمول الذكر فلا تسعى لطلب الشهرة وحب الظهور؟!

المبحث الثاني

آثار التكوين المعرفي في الشخصية الأزهرية

الأثر الأول: حراسة التراث الإسلامي:

للتعامل مع التراث عدة مناهج، منها: المنهج الرافض للتراث الذي يلفِظ كلَّ ما يصطبغ بصبغة إسلامية، ويحصره بين جدران المسجد، ومنها المنهج الانتقائي الذي يأخذ منه ما يَحسِب أنه يتفق مع توجُّهاته، وكلا المنهجين غير أمين على التراث، أما المنهج الأزهري فإنه يتعامل مع التراث الإسلامي تعاملًا يقظًا، ويرى أن له خصائص، أهمها:

١. «أنه المحدِّد لاتجاه التطور، بقدر ما يكون الماضي دائمًا مِفْتاح المستقبل.
٢. أنه دِعَامة الشخصية القومية، بقدر ما يكون التاريخ صورة صادقة لصانعيه.
٣. أنه مادة تصحيح منهج كل درس، بقدر ما يكون سير الحياة متصلًا متلاحقًا»[١].
٤. أنه إنتاج بشري نسبي زمني قابل للأخذ والرد.
٥. أن له لغة تميزه، ومصطلحات خاصة به.
٦. أنه يمثل تجربة فريدة لتطبيق النص على الواقع بكل معانيه، وعلى ذلك فلا بد من البحث عن مناهجه والاستفادة منه[٢].
٧. أنه لا يقتصر على المخطوطات القديمة، بل «يعني كل ما خلفته لنا الأجيال الماضية من أعمال، ومنشآت، وثمرات، وتجارب في العمل والحياة»[٣]،

(١) مجلة المجلة، السنة السابعة، العدد: ٨١، سبتمبر، ١٩٦٣م، مقال للأستاذ أمين الخولي، بعنوان: تراثنا بين الوفاء والجحود، ص١٠.

(٢) الطريق إلى التراث الإسلامي: أ.د. علي جمعة، ص ٤٦، بتصرف.

(٣) مجلة الهلال، السنة الثامنة والثمانون، صفر ١٤٠٠هـ، يناير ١٩٨٠م، مقال بعنوان: التراث ومسئولياته مشكلة! للدكتور حسين مؤنس، ص١١.

فيشمل الكتب، وطرائق التفكير، وأنماط السلوك.

بهذه المنهجية يعرف الطالب أنه يبحث في التراث عن مناهجه، ولا يقف عند مسائله؛ لأن المسائل نشأت في أزمنة وأمكنة معينة، بخلاف المناهج فإنها أعم من الحوادث والوقائع، فلا يجمُد عند المسائل، بل يُعْمِلُ عقلَه في كيفية معالجة أسلافه لهذه المسائل، أضرب لذلك مثلًا يشير إلى الفرق بين منهجية الأزهر ومنهجية بعض التيارات الأخرى، وهو مسألة اتباع السلف: أيتحقق اتباع السلف بالانحصار في المسائل التي وَرَدَت عنهم أم بالاحتكام إلى مناهجهم في تفسير النصوص؟ إنْ أُجيب بالأول فإن المسائل جزئيات مرتبطة بأَعْصُر وأحوال وأشخاص، من سماتها التقضّي والتغيُّر لا الثبوت والدوام، وإن سُلّم فماذا نفعل حالة اختلافهم في مسألة معينة؟ وماذا نفعل في المستجدات والنوازل؟ فإن ظل على موقفه فأَسْلَم لنا وله أن يرجع القَهْقَرَى إلى شِعَاب الجبال ليعيش في زمن السلف! فبطل الأول وتعيَّن الثاني، يقول الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي: «إنَّ اتباع السلف لا يكون بالانحباس في حرفية الكلمات التي نطقوا بها أو المواقف الجزئية التي اتخذوها؛ لأنهم هم أنفسهم لم يفعلوا ذلك، وإنما يكون بالرجوع إلى ما احتكموا إليه من قواعد تفسير النصوص وتأويلها وأصول الاجتهاد والنظر في المبادئ والأحكام»[1].

والطريق إلى معرفة مناهج السلف في تفسير النصوص هو علم أصول الفقه، وبذلك تعلم أن الأزهر ما هو إلا متَّبِع للسلف بعد أن استقرأ مناهجهم وحرَّرها كما هو مُدوَّنٌ في علم أصول الفقه، وتعلم كذلك غموضية وعمومية الشعار القائل: «قرآن وسنة بفهم سلف الأمة»، أهو فَهْم المسائل أم المناهج؟ أفِي حالة الاجتماع أم في حالة الاختلاف؟ وما الطريق في حالة الاختلاف؟ أبفهم العامي أم المجتهد؟

(١) السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي: د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، سوريا، ط١، ١٩٨٨م، ص ١٢.

كلُّ هذا مبيَّنٌ في أصول الفقه، أفنترك هذا العلم ونذهب إلى الرغائب والأهواء؟! فعلمُ أصولِ الفقه قاضٍ على كثير من أوهام التيارَيْنِ المتقابلَيْنِ: تيار الجمود وتيار التميُّع، وعلى كثير من الشعارات براقة الظاهر، فاسدة الباطن.

ولغياب هذه المنهجية التي يتبناها الأزهر في التعامل مع التراث أمسينا نرى «العبث بأمهات كتبنا التراثية، وإعادة طبعها بعد تشويه نصوصها: إما بالحذف، وإما بإضافةٍ في الهامش تدمّرُ المفهوم الذي عناه المؤلف وأراد أن يُبلِّغه للناس، فضلًا عن الغياب التام للمنهج العلمي في تحقيق هذه النصوص ونشرها»(١).

أمَّا الأزهر فإنه أمين في نقل التراث، ينقله كما هو؛ لإيمانه بأنه يتضمن مسائل أُنيطت بواقع نشأت فيه، والواقع متغيّر، كما أنه يتضمن آراءً راجحة وآراء مرجوحة وآراء شاذة، ومسائل قطعية ومسائل ظنية، والحاجة إلى معرفة المرجوح والشاذ والظني تُعادِلُ أو تُقَارِبُ الحاجة إلى معرفة الراجح والصحيح والقطعي، فتعاملك معه ينبغي أن يكون أمينًا، تنقله كما هو، ثم تعلق في الهامش بما يؤيده البرهان، فلا تحذف نصوصًا من الكتاب بحجة أنه يخالِف مذهبك، فهذه خيانة للأمانة، والدين لا يُحمل على أكتاف الخُوَّان، أو أنْ تُحقق كتابًا تحقيقًا يُشوّه مضمونه، والحق أنَّ من مشوهات التراث الإسلامي في عالم الطباعة التأثُّر بتيارات فكرية، أو رغائب تجارية مادية، والأزهر نظيف اليد من هذا وذاك، فصدق حكم الواقع والتاريخ للأزهر بأنه «يعكس الوجه الحقيقي للإسلام، ويُعبِّر عن حقيقة التراث الإسلامي وجوهره في بُعْدَيه العقلي والنقلي، وهو بذلك يمثل وسطية الإسلام التي هي أخص خصائص هذا الدين القيم، كما يُمثل الاعتدال في فهم الكتاب

(١) القول الطيب: الإمام الأكبر أحمد الطيب، دار الحكماء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م، ١/٢٥٨.

والسنة وما نشأ حولهما من إبداعات علمية وفكرية»[١].

الأثر الثاني: الاتزان الفكري:

في الرؤية الأزهرية كلٌّ من النص والعقل مُعتَبر، فيتعلم الطالب في أصول الفقه أنَّ مصادر التشريع المتفق عليها أربعة، هي: الكتاب والسنة والإجماع والقياس، وأنَّ السنة مُبيّنة للقرآن، وأنَّ الإجماع لا بد له من مستند، وأنَّ القياس مُظْهِرٌ للحكم لا مُثْبِت، وأنَّ «المُعْرِض عن العقل مُكتفيًا بنور القرآن، مثاله المتعرّض لنور الشمس مغمضًا للأجفان، فلا فرق بينه وبين العُمْيان، فالعقل مع الشرع نورٌ على نورٍ»[٢].

وبذلك كانت العقلية الأزهرية مُتَّزنة، فلم ترفض النص، ولم تخاصِم العقل، كتلك الفئة التي أسقطها الجهل والجمود، ولئن كانت وجهة الخوارج نحو مخاصمة الحكومة القائمة فإن وجهة تلك الفئة الجامدة نحو مخاصمة العقل، ويزيد من وصفها العلامة محمد زاهد الكوثري بقوله: «لهم تقشف يخدعون به العامة، وجهالات لا يتصورها عاقل، وهم غلاظ الطباع، قساة جفاة يتحيَّنون الفرص لإحداث القلاقل، لا يظهر لهم قول إلا عند ضعف الإسلام، ويستفحل أمرُ الإلحاد مع ظهور قولهم، هكذا في جميع أدوار التاريخ؛ خصومتهم متوجهة نحو العقل والعلوم النظرية وكل فرقة قائمة»[٣].

الأثر الثالث: التعددية الفكرية:

يُدرّس الأزهر الرأيَ والرأيَ المخالف له وأدلة كل فريق، فيدرس في علم الكلام رأي الأشاعرة والماتريدية والمعتزلة والكرامية والجهمية والمرجئة وغيرهم، ولا

(١) المرجع السابق، ٢٢٧/١.

(٢) الاقتصاد في الاعتقاد: حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م، ص ١٠.

(٣) مقدمة العلامة محمد زاهد الكوثري لتبيين كذب المفتري، ص١٠٥.

ينحصر في مذهب فقهي واحد، بل يدرس الفقه المالكي والحنفي والشافعي والحنبلي والإباضي والزيدي، فخرج الأزهر عن النمط الأحادي الإقصائي، عن ذلك الفكر الذي لا يعرف إلا رأيًا واحدًا، فإذا عُرِضَ عليه غيره رفضه وأقصاه، وهذا من أسرار خلود الفكر الأزهري عبر القرون المتطاولة، فسنة الله في عبادة أن يندثر الفكر الإقصائي وينمحي، ويبقى سامقًا الفكر التعددي الشمولي الذي يحيط بالآراء المختلفة في المسألة الواحدة، ويستقرئ ما طرأ عليها من تغيرات، و«يتعرف صنوف التفكير وألوان الرأي في المسألة الواحدة، ويشوقه أن يتعرف وجهة نظر الأقدمين، ووجهة نظر المحدَثين، وأن يقول حين يعلم أو يؤلف أو يناظر: كانوا قديمًا يعتقدون فيها كذا، ولكنهم الآن يعتقدون فيها اعتقاد غيره، ثم يبسط وجهة نظر كل فريق ويناقشها»[1].

ومن النماذج على التعددية الفكرية في رياض الأزهر، ما عايشه الإمام الأكبر أحمد الطيب إبان دراسته بالدراسات العليا، يقول: «كنت في فترة الستينات من القرن الماضي، أتتلمذ في مرحلة الدراسات العليا بالأزهر الشريف على كل من الشيخ «محمد يوسف الشيخ»، شيخ الأشاعرة المعروف، والشيخ الدكتور «سليمان دنيا» صاحب التوجه العقلاني الصارم، والشيخ «عوض الله حجازي» باتجاهه المنطقي، والشيخ «عبد الحليم محمود» باتجاهه الروحي، والشيخ «محمد خليل هراس» بتوجهه السلفي، وهو صاحب الدراسة المبكرة التي نال بها درجة العالمية من كلية أصول الدين بالأزهر، بعنوان: «ابن تيمية السلفي»، والشيخ «عبد الرحمن بيصار» والشيخ «محمد غلاب» بنزوعهما الفلسفي، وأشهد – ويعلم الله – أن كلًّا منهم كان غيورًا على الإسلام، داعيًا إلى الله، مؤيدًا لحقائق الكتاب والسنة بما لديه من ثقافات الأمم وفلسفات المفكرين، وكنا – ونحن نجلس بين أيديهم –

(١) مراجعات في الفكر والثقافة: أ.د. سليمان دنيا، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م، ص ٢٧٠.

لا نجد حرجًا في صدورنا، ولا صراعًا في عقولنا من تقبل هذه المدارس المختلفة مشربًا، المتوحدة هدفًا وغاية، بل أورثنا ذلك كله مِزاجًا معتدلًا في الفكر، ونظرة موضوعية إلى الأمور، وولاء راسخا لكتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم»[١].

فهؤلاء الأعلام يجمعهم الرسوخ في العلم، والغيرة على الدين، واحترام رأي المخالف، واتحاد الغاية والمقصد، مع اختلاف المشرب، ولك أن تقول: أظهر ما يتسمون به العلم والاحترام، والذي يقتفي آثار هؤلاء بالدرس والبحث يكون عَصِيًّا على أي أفكار تحاول استقطابه إلى فكرها المخالف للفكر الأزهري.

الأثر الرابع: السمو الأدبي:

للعلوم الذوقية أثر في بناء الشخصية الأزهرية، وصهْرها بالخلق النبوي، وفيما يأتي أذكر بعض الدلائل ذلك في منحيين:

أولًا: في المنحى السلوكي:

كما تُعنى الشخصية الأزهرية بالجانب العلمي، تُعنى كذلك بالجانب السلوكي، فتجمع بين قوة العلم، ورقة الأخلاق، وممن ضرب المثل بذلك:

١. **الشيخ محمد بن علي الشنواني** (ت ١٢٣٣هـ): كان يشمر ثيابه، ويكنس مسجد الفاكهاني بيده ويسرج قناديله، ولما طُلِبَ لمشيخة الأزهر امتنع واختفى في مصر القديمة حتى أُرْغِمَ عليها، وبقي ـ وهو شيخ الأزهر ـ ملازمًا مسجد الفاكهاني، لم يتخل عن كنسه وإسراج قناديله حتى مات[٢].

٢. **الشيخ أحمد بن محمد الراشدي** (ت ١١٨٨هـ): فقيهٌ أصوليٌّ محدّثٌ اعتنى بالكتب الستة كتابة ومقابلة وتصحيحًا، ولما بنى محمد بك أبو الذهب مسجده المقابل للجامع الأزهر أراده أن يكون خطيبًا له، فامتنع على الرغم من إلحاح

(١) القول الطيب: الإمام الأكبر أحمد الطيب، ٢٦٨/١.

(٢) مصر في القرن الثامن عشر: الأستاذ/ محمود الشرقاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٧م، ١٣٨/٢.

أبي الذهب، وأرسل له صُرَّة من الدنانير الذهب فردَّها ولم يقبل، فألح عليه مرة أخرى إلحاحًا شديدًا حتى خطب فيه الجمعة، وأعطاه مقدارًا من الدنانير قَبِلَها كارهًا، ورجع إلى بيته محمومًا يدعو الله ألَّا يخطب بعد ذلك في هذا المسجد، وقَبِلَ الله دعاءه، فظل في بيته مريضًا حتى مات[1].

ثانيًا: في المنحي العلمي:

للجانب الأدبي أثر في الشخصية العلمية للطالب منذ الصغر؛ إذ يعلمه شيخه في إعراب قوله مثلًا (رب وفقني فأعملَ صالحًا) أنَّ (وفّق) فعل دعاء مبني على السكون، وإن كان فعلَ أمرٍ في الحقيقة، ولكن سمي دعاء تأدبًا مع الله ﷻ؛ لأن الأمر طلب من الأعلى للأدنى، والدعاء طلب من الأدنى للأعلي، والالتماس طلب من المساوي للمساوي، فسموا فعل الأمر فعل دعاء هنا؛ لأنه لا يليق أن يأمر المخلوق خالقه، ويُعلّمه كذلك أن قوله مثلًا: (سألتُ اللهَ) يعرب بأن (سأل) فعل ماض مبني على الفتح، والتاء ضمير مبني على الضم في محل رفع فاعل، واسم الجلالة منصوب على التعظيم، لا يقولون: مفعول به، بل يقولون: منصوب على التعظيم، على أنَّ القول بأنه مفعول به لا يُنْبِئُ عن سوء أدب؛ لأنه معنى اصطلاحي.

والحاصل أنَّ الشخصية الأزهرية كما يُغرس فيها الأدب في المنحى التعليمي، يُغرس الأدب فيها كذلك في المنحى السلوكي.

الأثر الخامس: الأمن المجتمعي:

قوةُ الأزهرِ قوةٌ للمجتمع، وضعفه ضعفٌ له، فالفكر الأزهري يتعامل مع نصوص الشارع وَفق منظومة معرفية متكاملة جمعت بين النقل والعقل والذوق

(1) المرجع السابق، ١٣٦/٢، وما بعدها، وينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن بن حسن الجبرتي، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم، دار الكتب والوثائق القومية بمصر عن طبعة بولاق، ١٩٩٨م، ٦٣٦/١.

والتجربة، وجمعت بين معرفة النص وإدراك الواقع، وبنظرة خاطفة إلى هذا المقام في علم الكلام نجد أنه يُقرّر لطلابه أنَّ المعاصي تفسّق ولا تكفر، وأنه لا يكفر أحد من أهل القبلة إلا بالاستحلال، وأنه لا يخرج العبد من الإيمان إلا بجحد ما أدخله فيه، وأن المسلم دخل الإسلام بيقين فلا يخرج منه إلا بيقين، وأن الإكفار لا يستلزم القتل، وأن الإكفار أمسى في زماننا من وظائف القضاء لا آحاد الناس، فهل مَن دَرَسَ ذلك يخرج فيحمل سلاحًا على مخالفيه في الرأي ولو كانوا يهودًا أو نصارى؟ الواقع شاهد بأنَّا ما رأينا التشدُّد الذي جاوز دائرة الفكر والتعبُّد إلى دائرة التكفير والقتل إلا لأفكار خارجة عن الفكر الأزهري، ولو مُكّن للفكر الأزهر تعليمًا وتمويلًا لانكمشت تلك الأفكار، وعادات إلى مغاراتها وكهوفها المظلمة حتى تذبل وتموت.

ولنا أن ننزعج هنا؛ لأن «الصوت الصارخ في الساحة الإسلامية الآن هو الصوت المتشدد أو الصوت الأصولي بلغة الغرب، وأن الإمكانيات المادية والمالية التي تدعم هذا الخطاب المتشدد تريده أن يكون المتحدث الرسمي باسم الإسلام، ولدرجة يخشى معها خفوت الأصوات المؤهلة للحديث عن الإسلام حديثًا صحيحًا»[١].

والإنصاف يدفعني أن أقول: إن على الأزهر شيئا من التقصير في الاندماج الحقيقي مع المجتمع، «ولم يُوقِعَ الأزهرَ فيما وقع فيه إلا بُعْدُه عن المجتمع، وعدم شعوره بما يدور فيه، فلا يعلم بالأمر إلا بعد أن يتم، ولا يشعر به إلا بعد أن يُعَدَّ للتنفيذ»[٢].

والحل أن نبدأ بأنفسنا، فالعامة عُطَاشَى لمعرفة حقائق الإسلام، ولو ظَلِلْنَا هكذا لَمَلَأَ الفراغَ غيرُنا، بل لظل غيرنا في مِلَأَة الفراغ، فعلى الأزهريين «أن يَبرُزُوا

(١) القول الطيب: الإمام الأكبر أحمد الطيب، ١/٢١٦.

(٢) مراجعات في الفكر والثقافة: أ.د. سليمان دنيا، ص ٣٠٥.

في ميدان الحياة العامة، وأن يقرءوا في كتاب الكون، وأن يُلقِّحُوا المجتمعَ بآرائهم الاصلاحية، وألا يضِنُّوا على الأمة بجهدهم وجهادهم، وأن يعلَموا أن المهمة التي تنتظرهم مهمة شاقة، هي مهمة الرسل في جهادهم وبلائهم»[١].

ولنستصحب التاريخ لنقف على أثر الأزهر في المجتمع، كان ملجأ للضعفاء والمحتاجين، ومقصِدًا للعامة عند بطش أصحاب النفوذ، فهذا إمام المعقول والمنقول الشيخ علي الصعيدي العدوي المالكي (ت ١١٨٩هـ) « كان يبيت بالجوع في مبدأ اشتغاله بالعلم، وكان لا يقدر على ثمن الورق ومع ذلك إن وجد شيئا تصدق به، وكان المظلمون وأصحاب الحاجات يقصدونه، وهو يُدوِّن مظالمهم وحاجاتهم، ثم يقصد بها إلى محمد بك أبي الذهب، فلا يخالفه في شيء منها، فإذا رأى عنده بعض الضجر قال له: لا تضجر، ولا تأسف على أمر يفوتك بغير الحق، وقد أمرنا ربنا أن نقوم بنصحك، ويسألنا يوم القيامة، فها نحن أولاء قد نصحناك، وأحيانًا كان يزجره ويقول صارخًا: اتق الله وعذابَ جهنم، ثم يمسك يده، ويقول: إني أخاف على هذه اليد من النار»[٢].

فالأزهري يتعلم، ثم يعمل، ثم يُعلّم، وهو متصل بالمجتمع تعليمًا وإرشادًا وتقويمًا، إيمانًا منه بأنَّ وظيفة العلماء لا تنحصر في مجرد التعليم، ومن التصورات الخاطئة حصر وظيفة الأزهر في الجانب التعليمي، يقول الشيخ محمد عرفة عن تملُّص بعض الأزهريين من تبعاتهم، والهروب من واجباتهم: «ما رأيت طائفة تسعى في الحدّ من اختصاصها، وتُقلّل من مهماتها مثل طائفة الأزهر. الناس يسعون في أن يوسعوا من اختصاصهم، وربما اعتدوا على اختصاص غيرهم إلا الأزهر؛ فإنه يُضيّق من اختصاصه، وإذا اعتدى أحد على واجباته سلَّم له بدون

(١) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

(٢) مصر في القرن الثامن عشر: الأستاذ/ محمود الشرقاوي، ١٣٩/٢، وينظر: عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن حسن الجبرتي، ٦٤٧/١.

أن يحرك ساكنًا أو يبدي اعتراضًا»[١].

بل وظيفة الأزهري على «ثلاثة أقسام، هي: التعليم، والإرشاد، والقيام بالوظائف الدينية من نحو الإفتاء والخطابة»[٢]، فالعلاقة بين العلم والعمل علاقة وثيقة، إذ «لا بد للعبد من أربعة أشياء: العلم والعمل والإخلاص والخوف، فمَن لم يعلم فهو أعمى، ومَن لم يعمل فهو محجوب، ومَن لم يُخْلِص العمل فهو مغبون، ومَن لم يلازم الخوف فهو مغرور»[٣].

وإن دعت الحاجة إلى أن يتصل العالِم بأصحاب الجاه والنفوذ فعلاقته بهم ليست علاقة تصارع أو نِدِّيَّة، بل نصحٌ وإرشادٌ مع الاحترام والتبجيل أداءً لحق النصيحة وحق المجتمع عليه، ومن النماذج التي تستحق التأمل هنا خطابات الدكتور محمد سعيد رمضان البوطي للرؤساء والحكام، وقد نشرها في كتاب باسم «هذا ما قلته أمام بعض الرؤساء والملوك».

وفي المقابل، نجد بعض الأذهان الكليلة، متى رأت العالِم يحترم الحاكمَ رَمَتْهُ بصفات تنبئ عن سوء ظن الرامي، وخبث نيته، وفساد فكره، وكأن العلاقة بين الحاكم والمحكوم قائمة على البِغْضَة وسوء الأدب، والذي أوقع في هذا التصورِ الفاسدِ الجهلُ المركبُ وسوءُ النيةِ، وهذا من الفوارق بين الشخصية الأزهرية وتلك التيارات.

(١) رسالة الأزهر في القرن العشرين: الشيخ/ محمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٦٥هـ، ص ٩ وما بعدها.

(٢) العلم والعلماء: الإمام الأكبر محمد بن إبراهيم الأحمدي الظواهري، المطبعة العمومية بطنطا، ١٩٠٤م، ص ١١، بتصرف.

(٣) الفوائد المكية: السيد علوي بن أحمد السقاف، ص ٣.

المبحث الثالث

المآخذ النقدية على التكوين المعرفي للشخصية الأزهرية

المأخذ الأول: الحواشي والتقريرات:

أُخِذَ على الطريقة الأزهرية، طريقة الحواشي والتقريرات، بأنها لم تُضِفْ شيئًا إلى كتابات الأقدمين سوى الاختصار والتعقيد؛ إذ يأتي أحدهم إلى كتاب فيختصره، وآخر يختصر المختصر، وثالث يشرح مختصر المختصر، ورابع يحشّي على الشرح، وخامس يُقرّر على التحشية، ويضيع جهد هؤلاء بين فك العبارات، وتبيين مرجع الضمائر، وتوضيح مراد الشارح، فيضّل الطالب ويتحيَّر، ويبعُد عن الفن بالكلية، ومن القائلين بذلك:

١. الدكتور/ علي عبد الواحد وافي، حيث يقول: «قد أخذ علماء الأزهر يدرسون هذه الشروح والحواشي والتقارير أمدًا طويلًا، فساءت بذلك حالة التعليم، وضاعت الأعمار في دراسات تافهة قليلة الجدوى»[١]، ويُبيّن سبب هذا الحالة – فيما يلوح له – بقوله: «ولما انحطت درجة الاشتغال بالعلوم الإسلامية وضعف شأنها، وكان العلماء المتقدمون قد استوفوا الكلام فيها بمؤلفاتهم، لم يجد المتأخرون لإظهار فضلهم في التصنيف إلا أن يعمدوا إلى ما بين أيديهم فيختصروه في متون منظومة أو منثورة معقدة التراكيب وجيزة الألفاظ، ثم أخذوا يضعون لها الشروح والتفاسير»[٢].

٢. الأستاذ/ أحمد حسن الزيات، حيث أطلق صحيةً قويةً على صفحات «مجلة الرسالة»، يطالب فيها بإصلاح الأزهر، وأخذ على بعض علمائه «اشتغالهم

(١) لمحة في تاريخ الأزهر: د. علي عبد الواحد وافي، ص ٤٥.

(٢) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

بالمراء الباطل والبحث العقيم، ووقوفهم عند المماحكة في اللفظ والمعاياة بالاعتراض، وتركهم أصول الدين تشتجن عليها الأضاليل والبدع»[1].

والجواب عن ذلك بالآتي:

أولًا: أقرر أنَّ توليد العلوم من أخص سمات الحضارة الإسلامية، وأُسلّم أنَّ هذه السمة غابت عن العصور المتأخرة، وانحصر دور أعلامها في دراسة ما أنتجته قرائح المتقدمين، ومجرد النقل عنهم، وتدهور الأمر فتعسَّر فهْم عبارات الكتب التراثية.

ثانيًا: دراستنا للعلوم التي ولَّدها الأقدمون لا يستلزم قدحًا، لا في تلك العلوم؛ لأن «جهات شرف العلم ثلاثة: شرف الموضوع، والغاية، وقطعية الحجج»[2]، ولا قدحًا في الكتب الشارِحة لتلك العلوم؛ لأن للكتب الأزهرية طابعًا معينًا يُقصد به تربية الملكة في نفوس الطلاب، بيان ذلك أنَّ العلم يُطْلَق ويُراد به المسائل، أو القواعد، أو الملكة، وهي: هيئةٌ راسخةٌ في النفس يُقتدر بها على إدراكات جزئية، والفائدة من ذلك أنَّ العلم ليس عبارة عن حفظ معلومات متناثرة لا يجمعها جامع، وإنما هو ملكة راسخة في نَفْسِ العالِم، إذا سُئِلَ في أي وقت، وفي أي مكان، وفي أي مسألة قدر على استظهار الإجابة. وهذا هو غرض أرباب الحواشي، قصدوا بناء الملكات وتربية العقول، وقالوا: إنَّ الحواشي إنْ لم تُعلّم العلم فإنها تُعلّم طريقة التفكير في العلم، تُعلّم كيف تُثِيرُ إشكالًا، وكيف تدفعه، وكيف تصوغ المسألة، إنها حقل تطبيقي للعلوم، تتلاقح فيه وتتواشج، فتنشأ للطالب من مداومة مذاكرتها ملكة النقد والإبداع، يقول الإمام الأكبر المراغي: «وإني على بغضي لأكثر الكتب التي أُلِّفت في العصور المتأخرة، أَكْرَهُ من الطلاب أن يعجزوا

(١) مجلة الرسالة، السنة الثامنة، العدد: ٣٥٥، ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٩هـ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠م، مقال للأستاذ/ أحمد حسن الزيات، بعنوان: في سبيل الأزهر الجديد، ص ٦٨١.

(٢) حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، ص ١٦٢.

عن فهمها؛ لأن فيها خيرًا كثيرًا، ودقائق لا يصح الجهل بها.... فهذا الميراث العظيم يجب أن يؤخذ كله سلسلة متصلة الحلقات»[١].

بل إنَّ «هذه اللصناعة اللفظية هي ميزة الأزهر، وينبغي أن تظل ميزة الأزهر على شرط أن تكون وسيلة لا غاية، فإن هذه التي يسمونها الصناعة اللفظية تخرج رجلًا دقيقًا بكل معنى الدقة عند تخير الألفاظ، قويًّا بكل معنى القوة على استنباط المعاني، قادرًا على النقاش والجدل، فهي من هذه الناحية أعتقد أنها تكون ملكة إذا مستها العلوم الحديثة كانت ملكة جبارة نادرة المثال»[٢].

يظهر من ذلك أنَّ البناء المعرفي المستحكم موقوفٌ على فهم العلوم الإسلامية بأساليبها ولغتها التقليدية، وأنَّ نقد التراث متاحٌ لمن يفهمه أولًا، وهذا يستوجب العودة لدراسة تلك الكتب الصفراء، ويذكر الأستاذ الدكتور «حسن الشافعي»، مقالة الشيخ «عبد الله كاكايفل»، وكان أستاذًا بالجامعة الإسلامية العالمية بإسلام آباد: «كان لنا شيخ أو صديق باكستاني من العلماء يقول: إنه نظر إلى العالَم فوجد الاهتمام بالنباتات المنقرضة والحيوانات النادرة التي يُخشى انقراضها ونحوها، فمَن لهذه الكتب الصفراء المنقرِضة أو التي في طريقها إلى الانقراض، ومن لهذه العلوم القديمة؟!»[٣].

وعلى ذلك يُفهم قول العطار: صارت نسبتنا إلى المتقدّمين «كنسبة عامة زمانهم، فإن قصارى أمرنا النقل عنهم بدون أن نخترع شيئا من عند أنفسنا، وليتنا وصلنا إلى هذه المرتبة بل اقتصرنا على النظر في كتب محصورة ألَّفها المتأخرون المستمِدُّون من كلامهم، نكرّرها طول العمر، ولا تطمح نفوسنا إلى النظر في

(١) مجلة المقتطف، الجزء الخامس من المجلد الثامن والثمانين، ١٠ صفر سنة ١٣٥٥هـ — ١ مايو سنة ١٩٣٦م، مقال للإمام/ محمد مصطفى المراغي، بعنوان: تطور التعليم في الأزهر، ص ٥٩٢.

(٢) الأزهر بين الماضي والحاضر: الأستاذ/ منصور علي رجب، ص ٧٨.

(٣) قول في التجديد: أ.د. حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ودار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م،، ص ٥٩.

غيرها حتى كأن العلم انحصر في هذه الكتب»[1].

فالعطار هنا عاب انحصار دورنا في مجرد النقل عن الآخرين، دون توليد للعلوم، والغفلة عن الكتب المؤسِّسة للعلوم، والانحصار في كتب المتأخرين دون أن تطمع النفس إلى غيرها من الكتب ولو حركتها الدواعي بالأسئلة المجهولة وغير المشهورة، ولا يلزم من ذلك القدح في كتب التراث، بل يتّجه اللوم إلى القائمين على التعليم بعدم إكمال المسيرة المعرفية.

المأخذ الثاني: اشتمال كتب الفن على ما ليس منه:

يؤخذ على الكتب التراثية عدم تمحُّضها بالفن، باشتمالها على جملةٍ من الفنون، نحو: كتاب «المواقف» للعضد الإيجي بشروحه وحواشيه، و«شرح المقاصد» لسعد الدين التفتازاني، فجلُّ الكتابين قائم على الأمور العامة وكلام الحكماء، مثلًا: طُبِعَ كتاب شرح مواقف العضد الإيجي للسيد الشريف الجرجاني مع حاشيتي عبد الحكيم السيالكوتي وحسن چلبي في ثمانية مجلدات، سبعة منها في الأمور العامة، والمجلد الثامن يبدأ بالإلهيات فالسمعيات فالنبوات، فيتوقف كمال فهم الإلهيات والسمعيات والنبوات على عدة علوم، كالمنطق، والفلسفة، والمقولات، وقل مثل ذلك في شرح العقيدة النسفية للسعد، وشرح جوهرة التوحيد للأمير والباجوري...

والجواب عن ذلك أن للمنظومة المعرفية الأزهرية طبيعة خاصة، وهي أن العلوم فيها متشابكة، يُغذّي بعضها بعضًا، وعلى هذا الأساس كُتِبَت، لكن لمَّا ظهر الضعفُ، وعدمُ القدرةِ على فهم كتب الأوائل نشأ مَن يرمي تلك الكتب بالجمود، ويتصور أنَّ التجديد عبارة عن حذف صفحات من الكِتاب، وحينئذ تنقطع حلقة السلسلة المعرفية. ما ذنب الإيجي والسعد والسيد الشريف والسيالكوتي في

(1) حاشية العطار على جمع الجوامع، ٢/٢٤٧.

العجز عن فهم كتبهم، بعد أنْ رأوا شبهات أثارها أناسٌ استحكموا الفلسفة بفروعها الرياضية والطبيعية والإلهية، فكان لا بد من تملُّك ناصية تلك العلوم التي يجيدها الخصم، فأتقنوها حتى إنَّ حجة الإسلام الغزالي بيّن مقاصد الفلاسفة بأوضح بيان في كتابه «مقاصد الفلاسفة».

فإن قلت: ما دورنا؟ قلت: أن يتقن المتكلِّم باقي العلوم النقلية والعقلية والتجريبية من فيزياء وكمياء وغيرها، ولئن فُعِلَ ذلك لرأيت كنوزًا مخفية في بطون الكتب تتمتع بها الحضارة الإسلامية، ومن ذلك أنَّ الأستاذ «محمد المبارك» كان محبًّا للعلوم الطبيعية، فعرف عنه ذلك شيخه محدّث الديار الشامية «محمد بدر الدين الحسني»، فأعطاه كتاب «المقاصد لسعد الدين التفتازاني» ليقرأها، فوجدها تحتوي على تجربة لـ «أبي الريحان البيروني» في الكثافة النوعية لعدد من المعادن، يقول: «إن كتب التوحيد كانت مبنية على الفلسفة، والفلسفة بمفهومها القديم تشمل جميع أنواع العلوم، فكانوا يقسمونها إلى ثلاثة أقسام: الفلسفة الدنيا وهي الطبيعيات، والفلسفة الوسطى وهي الرياضيات، والفلسفة العليا وهي الإلهيات، فمباحث التوحيد مؤسسة على هذه الأقسام الثلاثة، ولهذا فإن كثيرًا من الأبحاث الطبيعية منبثة في كتب التوحيد، وموضوع هذه التجربة من جملة تلك المباحث المشردة في تضاعيف تلك الكتب»[1].

المأخذ الثالث: الازدواجية والثنائية:

لها صور شتى، أهمها:

أ- الثنائية بين الفكر والواقع:

يعاني الطالب الأزهري من شيء من الازدواجية بين الفكر والواقع، كأن

(١) مجلة الرسالة، السنة الثانية، العدد: ٤٢، ٩ محرم سنة ١٣٥٣هـ – ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤م، مقال للأستاذ/ محمد المبارك، بعنوان: التجارب العلمية عند المسلمين، ص ٦٩٧.

يدرس في التراث بعض المصطلحات القديمة التي ارتبطت بزمن معين دون أن يعرف ما يماثلها في واقعه، ولا شيء في ذلك إذا أُكْمِلَت المسيرة، وبُيِّنَ ذلك المصطلح بما عليه واقعنا، لا أن يكون الكتاب في واد، والواقع في واد آخر، فلا بد من المزج بين القديم والحديث، وبين الوحي والواقع، «وتوقف عملية المزج والوصل الجميل بين هذين المصدرين – الوحي والوجود – في الزمن الراهن هو الذي أوجد عندنا ازدواجية الفكر والتعليم والثقافة، وافتقادنا لمعرفة عناصر الإدراك العقلي عند هؤلاء المنتجين لهذه العلوم الموروثة – أي: كيف كانوا يبنون تصوراتهم؟ كيف كانوا يكتبون ما يتصورنه؟ – هو الذي نراه عند أصحاب العلوم الاجتماعية اليوم، ونسعى لتجاوزه»[١].

ب- الثنائية في نوعية التعليم:

ترجع الثنائية في التعليم إلى عهد «محمد علي» الذي أنشأ المدارس التي تدرس العلوم الحديثة مهملًا الأزهر، وكأنه يَئِسَ من إصلاحه، ومن هنا نشأ في الأمة نظامين معرفيين: تعليم مدني، وتعليم ديني، وصار لأبنائهما عقليتان مختلفتان اختلافًا كبيرًا، عقلية مدنية، عقلية أزهرية[٢].

وزادت هذه الثنائية في الأزهر بقانون ١٩٦١م الذي نشأ عنه إنشاء بعض الكليات العملية كليات كالطب والهندسة، والعماد المعرفي لهذه الكليات هو العلوم التجريبية مع نَبْذٍ من العلوم الشرعية، فهي في الحقيقة كليات مدنية، وهكذا آل الوضع إلى ما «يُشْبِهُ أن يكون تكريسًا للازدواجية والانفصالية المقيتة مع رابطة شكلية، فالواقع أنهما جامعتان في جامعة: جامعة قديمة للمشايخ، وجامعة حديثة للمدنيين أو الأفندية»[٣].

---

(١) الطريق إلى التراث الإسلامي: أ.د. علي جمعة، ص ٤٤.

(٢) ينظر: مجلة الرسالة الجديدة، العدد الأول، أول أبريل سنة ١٩٥٤م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: الأزهر والجامعة، ص ٤٩.

(٣) في فكرنا الحديث والمعاصر: أ.د. حسن الشافعي، ص ٢٣٨.

ولا علينا إن قسنا الأمور برسالة الأزهر، ورسالته كما يصورها شيخ علماء الشريعة «محمد محمد المدني» هي «القيام على حفظ الشريعة الغراء أصولها وفروعها واللغة العربية وعلى نشرهما، وتخريج علماء يُوكل إليهم تعليم علوم الدين واللغة في مختلف المعاهد والمدارس»[١]، «وهذه الكليات لا تتوقف عليها رسالة الأزهر... وكان في الإمكان إباحة دخول طلاب المعاهد الثانوية الجامعات المصرية ليتخرجوا أطباء ومهندسين»[٢].

فإن قلت: إن الكليات العملية تدرس بعض العلوم الشرعية. أجيب من حيث الواقع العملي هي مواد قليلة يغلب عليها الجانب الشكلي، يستظهرها الطالب لأجل الامتحان، وإنْ سُلّم فالأخطر أن هذه الكليات تستقطب أعالي الدرجات، ومَنْ تزهد فيه لا ملجأ له إلا الكليات الشرعية والعربية، على أن الكليات الشرعية والعربية لا تخلو من نوابغ ولكنها قلة، ولست هنا أطالب بإلغاء الكليات العملية، وإنما أرصد آثار قانون.

جـ – الثنائية في الكليات وفروع التخصص:

أخذ بعضُ الكُتَّاب تعدُّد بعض الكليات وفروع التخصص:

كأن تُدرس اللغة العربية في كلية اللغة العربية بالأزهر، وفي قسم اللغة العربية بدار العلوم، وفي كلية الآداب، يقول الكاتب «أحمد أمين» بعد إبدائه هذه الملاحظه: «إنما المشكلة الكبرى والتبعة العظمى في نظري هي موافقة الحكومات المتتابعة على إيجاد معاهد ثلاثة لتخريج صنف واحد لغرض واحد، مع أنَّ معهدًا

(١) مجلة الرسالة، السنة العشرون، العدد ٩٦٦، ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧١هـ - ٧ يناير سنة ١٩٥٢م، مقالة لفضيلة الأستاذ/ محمد محمد المدني، بعنوان: الأزهر الآن يعيش برئة واحدة، ص١٨.

(٢) الأزهر في ألف عام: د. محمد عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م، ٢١٩/١.

واحدًا وأقل من معهد واحد يكفي لتحقيق هذا الغرض»[١].

وكأن تدرس اللغة العربية في جامعة الأزهر في كلية اللغة العربية، وفي كلية الدرسات الإسلامية، وفي كلية التربية، وكأن تكون كلية الدراسات الإسلامية عبارة عن ثلاث كليات هي كلية اللغة العربية وكلية الشريعة والقانون وكلية أصول الدين، «والإكثار من إنشاء الجامعات في بلادنا مطلوب، على أن يكون قيامها من أجل مصلحة وطنية، لا لمجرد العصبية وتنافس المحافظات بعضها مع بعض، وعلى أن تتميز كل كلية من الأخرى تميزًا كاملًا حتى لا نجد ما نراه اليوم من التكرار والتشابه دون حساب)[٢].

أمَا وقد صار ذلك واقعًا، فلا جدوى لهذا الاعتراض على ضرورة مراعاة القوة العلمية في كلّ.

المأخذ الرابع: قلة التآليف العصرية المبدِعة:

في نهاية أربعينات القرن الماضي، دعا الأستاذ «علي الطنطاوي» علماء الأزهر لمساعدته في تأليف كتاب عن الدين الإسلامي، يفيد منه العامة والخاصة، بعيدًا عن التعقيدات والحشو، فلم يجد لصوته صدى[٣]، فنصحه الدكتور «محمد يوسف موسى» أن يعتمد على نفسه، وأنه قد مر بتجربته تلك وما وجد إلا «التثبيط وأمثال هذه الكلمات: خَلّ عنك، الله قد وعد بأنه سيظهر الإسلام على الدين كله، وهو ليس في حاجة إلى مثل جهودك وجهودنا»[٤]، وذلك حين نزل بعائلة فرنسية

(١) مجلة الثقافة، السنة الأولى، العدد ٣، ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٥٧هـ، ١٧ يناير سنة ١٩٣٩م، مقال للكاتب/ أحمد أمين، بعنوان: بين الأزهر ودار العلوم، ص٢.

(٢) ينظر: مجلة الهلال، السنة السادسة والثمانون، ربيع الثاني سنة ١٣٩٨هـ – أبريل سنة ١٩٧٨م، مقال للدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، بعنوان: ثورة في التعليم الجامعي لابد منها، ص٤٩.

(٣) ألف الشيخ علي الطنطاوي هذا الكتاب، وطُبِعَ بعنوان: (تعريف عام بدين الإسلام).

(٤) مجلة الرسالة، السنة السابعة، عدد: ٣٢٦، ١٨ شعبان سنة ١٣٥٨هـ – ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: هل آن للأزهر أن يبعث؟، ص ١٨٩٢.

إبان دراسته بها، وأعجبها منه قيامه ببعض ما يجب لله من الصلاة وتلاوة القرآن، وبلغ بهم الأمر أن كانوا يطلبون منه تفسير بعض الآداب والتشريعات، ولما حان موعد سفره إلى مصر رجوه أن يرسل إليهم كتابًا بالفرنسية جامعًا لأصول الدين التي قام، ومبادئه التي يدعو إليها، يقول: «هنا وقف حمار الشيخ! إذ اعتذرت وأنا أخجل بأن مثل هذا الكتاب لم يوضع بعد في اللغة العربية، بل إن أحدًا لم يفكر في مثل هذا العمل»(١).

ويكشف الأستاذ «عبد العزيز محمد عيسى» عن السبب الحقيقي لقلة التآليف المبدعة بقوله: «وإذا أنت سألت عن السبب في إحجام الكثير عن الإنتاج فلا يستطيع منصف أن يجيبك إلا بأن فقدان التشجيع والإغراء من ناحية القائمين بالأمر في الأزهر هو السبب الوحيد لذلك.... إن الأزهر يطلب من علمائه أن يكونوا منتجين، وأن يعرضوا علمهم لناشئة الجيل الجديد في صورة تلائم جيلهم، ولكنه لا يأخذ بأسباب ذلك»(٢).

ومن أهم أسبابه إغناء القائمين على التأليف ماديًا، ويصف شيخ الأزهر محمد إبراهيم الأحمدي الظواهري حال المدرسين بقوله: «إذا قيل للبؤس: أين تسكن؟ فلا شك أنه يخصص بيوت العلماء المدرسين بالإشارة. وإذا قيل للفقر وسوء الحظ: مَن ترافقان؟ أشارا إلى العلماء... في حين أنه كان ينبغي أن يكونوا من أغنى الناس، وأهداهم بالًا من جهة حاجيات المعيشة، ذلك أنه لا شيء أحوج إلى صفاء الفكر وراحة البال وعدم الاشتغال بأمور المعاش من العلم والاشتغال به»(٣)، قال الشيخ الظواهري هذا الكلام في سنة ١٩٠٤م، والواقع أنَّ الجانب

(١) مجلة الرسالة، السنة السابعة، عدد: ٣٢٦، ١٨ شعبان سنة ١٣٥٨هـ – ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: هل آن للأزهر أن يبعث؟، ص ١٨٩٣.

(٢) مجلة الرسالة، السنة التاسعة، عدد: ٣٩٧، ١٤ محرم سنة ١٣٦٠هـ – ١٠ فبراير سنة ١٩٤١م، مقال للأستاذ/ عبد العزيز محمد عيسى، بعنوان: الإنتاج الأزهري، ص ١٥٩.

(٣) العلم والعلماء: شيخ الأزهر محمد بن إبراهيم الأحمدي الظواهري، ص ٧٦ وما بعدها.

المادي لعلماء الأزهر ما زال بحاجةٍ إلى العناية.

وحين كتب أعلام الأزهر في القرن الفائت، بعد أن كانوا يحجمون عن الكتابة اعتمادًا على الكتب القديمة، سطروا كتابات رائعة قرَّبت كتب التراث، من أمثال هؤلاء، السادة الأئمة: «محمد بخيت المطيعي»، و«محمد مصطفى المراغي»، و«محمود شلتوت»، و«محمد عبد الله دراز»، و«مصطفى عبد الرازق»، و«أحمد مصطفى المراغي» و«محمد عرفة»، و«سليمان خميس»، و«سليمان العبد»، و«صالح موسى شرف»، و«محمد عبد الله أبو النجا»، و«محمد عبد الخالق عضيمة»... إلخ.

ولإعادة وصل هذه السلسة فإن الأمر لا يكون بإصدار قوانين ولوائح تُلْزِمُ بالكتابة؛ فإن ذلك مسبوق بالإعداد الشامل، ورصد الحوافز التشجيعية المادية والمعنوية، وتوفير بيئة علمية حقيقية.

المأخذ الخامس: صورية التجديد:

لاحَظَ بعضُ الكُتَّاب صورية بعض الدعوات التجديدية في الأزهر، قالوا: نعم يوجد به تجديد «ولكن التجديد في الغالب كان في الأساليب والأوضاع لا في المناهج والأهداف، واستحدث فعلًا ولكن على سبيل المتابعة والاقتداء لا على سبيل الاقتناع والاستقلال، وحسبك دليلًا على هذا أن الأزهر في الغالب ينتظر حتى يتصرف سواه، ثم يسير هو على خطاه»[1].

وصرح الأستاذ «محمد عبد الله عنان» سنة ١٩٥٨م أن التجديد في الأزهر تبين أنه شكلي، وبه خَسِرَ ولم يكسب، «خسر تفوقه القديم في العلوم الدينية واللغوية، هذا التفوق الذي كان يقوم على التفاني في التحصيل والدرس، وخسر

(١) مجلة الرسالة، السنة الثامنة عشرة، عدد: ٨٧٥، ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩هـ – ١٠ أبريل سنة ١٩٥٠م، مقال للأستاذ/ أحمد الشرباصي، بعنوان: الأزهر في مفترق الطرق، ص ٤١٨.

الأساليب الجامعية الصحيحة التي كانتت تتمثل في حلقاته الشهيرة»[١].

ومحصله أنهم يعترفون بوجود محاولات للتجديد ولكنها شكلية، ولعل هذا من آثار الوضع العام، فلئن قارنا بين مستوى الطالب الآن ومستوى الطالب منذ خمسين سنة لوجدنا بونًا شاسعًا، وهذا يرتبط بالمستوى التعليمي العام الذي يشمل الأزهرَ وغيرَه، إذ الأزهر يتأثر بما يتأثر به غيره.

المأخذ السادس: مقاومة البيئة العلمية للإصلاح والتجديد:

عانى المصلحون قديمًا من رفض البيئة العلمية الخروج عن المألوف، من ذلك ما تعرَّض له الإمام محمد عبده، ويسجل ذلك عنه اللورد كرومر قائلًا: «يصعب على الشيخ محمد عبده وأمثاله أن ينفذوا غاياتهم الإصلاحية؛ لأنهم تحت رحمة المنتقدين، وأغلب هؤلاء من ذوي الأغراض الشخصية ممن يندفعون لاتهام الشيخ ونظرائه بالمروق من المذهب واتباع الهرتقة»[٢].

وحين شرح الشيخ محمد عبده – وكان لا يزال طالبًا بالأزهر – يشرح العقائد النسفية لسعد الدين التفتازاني تعجب الشيخ عليش، وقال له: «أو مثلك يفهم شرح العقائد؟ فقال له الشيخ محمد عبده: الكتاب حاضر، وأنا حاضر، فسلني إن شئت»[٣].

ويرى أحد الباحثين أن موقف البيئة العلمية في الأزهر من الإمام محمد عبده لم يكن لمجرد دعوته إلى الإصلاح، بل لشخصية الإمام محمد عبده، فقد

(١) مجلة المجلة، السنة الثانية، عدد: ١٧، شوال ١٣٧٧هـ – مايو سنة ١٩٥٨م، مقال للأستاذ/ محمد عبد الله عنان، بعنوان: الجامع الأزهر، ص ٣٩.

(٢) مجلة العرفان، المجلد السادس عشر، الجزء الثالث، جمادى الأولى سنة ١٣٤٧هـ – تشرين الأول سنة ١٩٢٨م، مقال للأستاذ/ أحمد عارف الزين، بعنوان: الجامع الأزهر، (وهذا النص ترجمه الكاتب عن مجلة إنجليزية)، ص ٢٤٢، وما بعدها.

(٣) الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، طبعة ثانية خاصة لمكتبة الأسرة بالقاهرة، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م، ٢٠٨/٣.

كان لها أثر غير صغير في معارضة الدعوة إلى الإصلاح؛ لِمَا كان معروفًا عنه في المحيط الأزهري من التمدين، وخلاط المتمدنين والغربيين، وكونه من أخص تلاميذ السيد جمال الدين الأفغاني الذي كانت جهرة الأزهريين لا تطمئن إلى تعاليمه، ولا ترتاح إلى مذاهبه في الإصلاح، ولعله لو قام بهذه الدعوة ـ أول أمرها ـ شيخ ممن توافرت الثقة به من كبار العلماء لمضى الإصلاح في طريقه بخطا أوسع مما سار بها(١).

وهذا التفسير أمرٌ احتماليٌّ بعيد؛ لأنَّ مُضيّ الإصلاح من غير الشيخ محمد عبده لم يَسْلَم فيما بعد من العقبات، والثابِت أنَّ الشيخ محمد عبدة لقي معارضة من البيئة الأزهرية آنئذٍ، حتى إنه «لم ينل... عظمته من الأزهر، إنما اعترفت له البيئات الأخرى بالعظمة، ثم دخلت الأزهر فاتحة، فاضطر الأزهر إلى أنْ يُقِرَّ بها»(٢).

ويسجل التاريخ أيضًا ما فعله الشيخ سليم البشري شيخ الأزهر من محاربة العلوم الحديثة، وتشجيع الصحف على مقاومة هذه العلوم بأنه لا حاجة للأزهر في هذه العلوم، وأنه لا نفع منها للطلاب(٣)، ويشير إلى هذه الحال الإمام المراغي بقوله: «وكان فيهم علماء يحرمون تقويم البلدان والتاريخ والحساب، ويكتبون مقالات في الجرائد ضد هذه العلوم»(٤).

وإنْ سجل التاريخ تلك المواقف، لكنها مواقف جزئية لمشايخ أفاضل،

(١) مجلة الأزهر، الجزء الثالث، المجلد الثاني عشر، ربيع أول سنة ١٣٦٠هـ، مقال للأستاذ/ عبد الجواد رمضان، بعنوان: الرجعية والتجديد في الأزهر، ص١٥٨ بتصرف.

(٢) رسالة الأزهر في القرن العشرين: الشيخ/ محمد عرفة، ص١٨.

(٣) ينظر: تاريخ الإصلاح في الأزهر: الأستاذ/ عبد المتعال الصعيدي، سلسلة الإصدارات الخاصة، وزارة الثقافة المصرية، ط٢، ٢٠١١م، ص ٦٧.

(٤) مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد: ٤١٢، ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٦٠هـ – ٢٦ مايو سنة ١٩٤١م، مقال للإمام/ محمد مصطفى المراغي، بعنوان: رأي الإمام المراغي في إصلاح الأزهر، ص ٦٩٣.

والزمن قد اختلف، والشخصية الأزهرية الآن تقبل التجديد أشد من قابليتها له في القرن الماضي.

المأخذ السابع: الربط بين التعليم والتوظيف:

بعض الناس يدفعون بأولادهم للتعليم من أجل الحصول على وظيفة حكومية ولضمان مرتب ثابت، ولو أنه سعى في خارج النطاق الحكومي لزاد ماله أضعافًا مضاعفة، والشاهد هنا أن الهدف من التعليم هو الحصول على وظيفة لا التمكن من العلم وعدم الانقطاع عنه، وحين شاعت هذه الثقافة حذَّر الأستاذ العقاد منها، وقال إن من العوائق «أن تكون نتيجة التعليم في الجامعة الأزهرية تخريج (طائفة معاشية) يربط بعضها ببعض تحصيل المعاش أو حاجتها هي إلى المعاش، وإنما الواجب أن يكون بقاؤها منوطًا بحاجة الأمة إليها لا بحاجتها هي إلى الأمة، ولا سيما حاجتها من الوجهة المعاشية دون غيرها»[(١)].

ويؤكد هذا الملحظ أيضًا الشيخ محمد عرفة قائلًا: «إن التعليم بحالته الراهنة لا يُربّي المتعلمين على الإقدام والاعتماد على النفس في الحياة وكسب الرزق، وإنما يعتمدون على الدولة؛ فإن أسعفتهم وإلا عاشوا مُتعطّلين وملئوا المقاهي والمنتديات»[(٢)].

والحق أن «الأزهر ككل الكائنات في الوجود تجري عليه السنن الإلهية من القوة والضعف، والأفول والازدهار، والإقبال والإدبار»[(٣)]، وهذا الارتباط بين التعليم والتوظيف ليس خاصًا بالأزهر، بل هي ثقافة العامة، أزهريين كانوا أو غير أزهريين، وهذا يتطلب تغيير هذه الثقافة العامة.

---

(١) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، العدد: ٦٦٧، ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥هـ – ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦م، مقال للأستاذ/ عباس محمود العقاد، بعنوان: مستقبل الجامعة الأزهرية، ص ٤٠١.

(٢) من حصاد الفكر والثقافة (بحوث ومقالات): الشيخ/ محمد عرفة، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م، ص ١٨٠.

(٣) مجلة الهلال، السنة: ٥٢، الجزء: ٤، شعبان سنة ١٣٦٣هـ – يوليه، أغسطس سنة ١٩٤٤م، مقال للأستاذ/ محمود أبو العيون، بعنوان: تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية، ص ٤٨٥.

المبحث الرابع

عوامل النهوض بالجانب المعرفي للشخصية الأزهرية

١- تجنُّب الإصلاح الآلي:

للإصلاح صورتان: صورة مُنْشِئة وصورة آليَّة، أي: صورة حقيقية وصورة شكلية، بالأُولى تزدهر العلوم وتنمو، وبالثانية تَذْوِي وتخبو، لأجل ذلك دعا الأستاذ العقاد على صفحات «مجلة الرسالة» إلى أن يكون إصلاح التعليم عندنا إصلاحًا مُنْشِئًا للعقول الحصيفة والنفوس السويَّة، وليس مقصورًا على إنشاء فصول أو نصب خِيَام، حيث يقول في صدد الموازنة بين التعليم عندنا وعند الغرب: «ومشكلة الامتحان عندهم ليست هي الخيام التي تقام أو لا تقام، وإنما هي البحث في الوسيلة الصحيحة لاختبار الملكات الذهنية والنفسية: هل هي بالسؤال والجواب، أو هي بالملاحظة الطويلة في أثناء العمل، أو هي بالاختبارات الإيحائية غير المباشرة التي تكشف القوى الكامنة دون سؤال صريح في ظاهر الموضوع»[١].

ومن أمارات الإصلاح المنشِئ تتبُّع حالة التعليم، ورصد مواطن الضعف، وتقديم العلاج الناجع لها دون مماطلة أو مجاملة، فيكون التقويم حقيقيًّا، ومن النماذج المشرفة على ذلك أنه ظهر في عام ١٩٤٣م وبعض الأعوام الماضية ضعف نتائج الامتحانات في الكليات والمعاهد الأزهرية، فأصدر الأستاذ الأكبر مصطفى المراغي قرارًا بتأليف لجنة لدرس حالة الكليات والمعاهد الأزهرية، وكانت اللجنة مكونة من أصحاب الفضيلة: الشيخ عبد المجيد سليم مفتي الديار المصرية، وشيوخ الكليات الثلاث (أي: كلية الشريعة، وكلية اللغة العربية، وكلية أصول

(١) مجلة الرسالة، السنة السادسة، العدد: ٢٥٥، ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٧هـ – ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨م مقال للأستاذ/ عباس محمود العقاد، بعنوان:الإصلاح المنشئ والإصلاح الآلي، ص ٨٤٤.

الدين)، والشيخ إبراهيم الجبالي، والشيخ محمود شلتوت، والشيخ عيسى منون، والشيخ عبد الحميد ناصف، والشيخ حامد محيسن، والشيخ عبد العزيز مصطفى المراغي، والدكتور محمد البهي قرقر، وتمثلت مهمة اللجنة في ثلاثة أشياء، هي: النظر في أسباب ضعف نتائج الامتحانات في الكليات والمعاهد، والنظر في المناهج والكتب في الكليات والمعاهد، وبيان طرق العلاج لهذه الحالة بما يحقق للأزهر دراسة مجدية تكفل الإحاطة بالعلوم وتحقق للطلاب ملكة البحث والتحصيل معتمدين على أنفسهم(١).

٢- الاعتناء بكتب المتقدمين:

اعتماد الطالب على جناحين:

الأول: كتب الأوائل، فغالب كتبهم مُعبِّرٌ عن المقصود بعبارة رائقة، وأسلوب قريب، فلا مناص من «تعويد الطلبة مراجعة كتب الصدر الأول في جميع العلوم الإسلامية والآداب العربية؛ لأن فيها ينبوع الإسلام الصافي وأدب العرب الجزل، وثمرات عقول السلف أيام النضوج. وما أسف المسلمون في علومهم وآدابهم وفي نبل أخلاقهم إلا منذ زَهِدُوا بكتب الأئمة»(٢)، وذلك لأنها كتب مُعلّمة، مثيرة للفِكَر، ترشد إلى المقصود من أقرب طريق، صحيح أن بعض كتب هؤلاء الأعلام كانت في بدايات ولادة العلم، لكن لا غنى عنها للنظر إلى لبِنَات العلم الأُولى.

بل دعا الإمام الأكبر «عبد المجيد سليم» إلى العناية بكتب المتقدمين دون كتب المتأخرين التي لا يخرج غالبها عن الاختصارات والصناعات اللفظية، يقول: «إني أريد العناية بدراسة كتب المتقدمين والاستغناء بها عن كتب المتأخرين؛ لأن

(١) ينظر: مجلة الرسالة، السنة الحادية عشرة، عدد: ٥٢٧، ٨ شعبان سنة ١٣٦٢هـ – ٩ أغسطس سنة ١٩٤٣م، البريد الأدبي: لجنة لدرس حالة الكليات والمعاهد الأزهرية، ص٦٣٩.

(٢) مجلة الزهراء، الجزء العاشر، المجلد الثاني، شوال سنة ١٣٤٤هـ، افتتاحية العدد بعنوان: الإصلاح الإسلامي وأعداء علمائنا له، ص ٥٩٨.

هذه تجعل التعليم عقيمًا، وتحوله من الجوهر المقصود إلى مسائل شكلية أكثر منها علمية. وقال: لن يضيع وقت الطلاب بين متن يهدف إلى غاية، وشرح يخطئه، ومعلّق يخطئ الاثنين أو ينتصر لأحدهما»[1]، وإن كانت كتب المتأخرين لا تخلو من إعمال الفكر والنظر، وليست على مرتبة واحدة، غير أن كتب المتقدمين في الأغلب دالة على المطلوب أكثر من غيرها.

الثاني: الكتب الحديثة المتقنة البعيدة عن الحشو التي ألفها علماء هضموا كتب الأوائل، فعرفوا ما فيها من نفائس، وما تحتاجه من مكملات ليكتمل البناء العلمي الرصين.

إني أَقْرَأُ بعض المؤلفات الحديثة فأجد تعقيدًا، أو إسهابًا وحشرًا لنقول مبعثرة لا تناسِب مستوى الطالب المستهدَف، بينما أقرأ لحجة الإسلام الغزالي مثلًا فأجد العبارة العذبة، والمعنى الرائق، فلم أنخدع بعدها بكثرة المطبوعات الحديثة، وأيقنت أن الأمر كله قائم على مدى وضوح الفكرة ونضوجها في ذهن الكاتب.

٣- إعداد المعلّم الجيد:

تُهدر عقول الأذكياء على يد معلّم ضعيف، والمعلّمُ القويُّ مؤثّر حتى في الطلبة محدودي المستوى، واختيار هذا المعلم لا يكون بمجرد حصوله على شهادة، بل بالإعداد الدقيق قبلها، بحيث يجتاز مستوى المتوسطين في علوم المعقول والمنقول، وعلوم الوسائل والمقاصد، ويقترح الأستاذ الزيات بعد ذلك أن يُبعث بهم إلى جامعات الغرب ليقفوا على أرقى ما وصلت إليه الجامعات الأجنبية، كالدكتور محمد البهي ومحمد يوسف موسى وغيرهما، حيث يقول في تصوره عن إعداد المعلم: «فأما إعداد المعلم فيقوم على أن يكون متمكنًا في علوم الدين وصاحب ملكة في الفقه، وأن يكون متبحرًا في فنون العربية وصاحب قريحة في الأدب، وأن

(١) مجلة الرسالة، السنة الثامنة عشرة، العدد: ٩٠٤، ١٨ محرم سنة ١٣٧٠هـ – ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، كشكول الأسبوع، ص ١٢٣٥.

يأخذ بعد هذا وهذا من ثقافة الغرب بأوفى نصيب. وهذا الإعداد على هذه الأساس لا يؤتي ثمره قبل عشر سنين إذا أخذوا منذ اليوم ينتخلون ممن تخرجهم أقسام التخصص المختلفة في كل سنة نوابغ الفقهاء والأدباء، ثم يبعثون بهم إلى جامعات إنجلترا وفرنسا وألمانيا ليبلغ كل منهم أقصى الدرجات في العلم الذي أخص فيه»[١].

محصله أنَّ المعلم القوي يجمع بين أمرين:

الأول: إتقان العلوم الأزهرية بفروعها النقلية والعقلية والآلية والمقاصدية.

الثاني: الانفتاح على الآخر لمسايرة حاجة العصر بالبعثات العلمية بعد الإعداد الشرعي المحكم، وبدراسة العلوم الحديثة؛ لأن «كل قصور في العلوم المدنية لا يزيد دارسي الدين إلا خبالًا، إن الإسلام دين لا ترسخ قواعده، ولا تنضج معارفه، إلا في جو علمي واسع الآفاق، ولا أدري كيف يفهم عظمة القرآن رجلٌ لم يدرس علوم الأرض والسماء وما بينهما»[٢].

يؤكد ذلك الأستاذ العقاد، ويرى أنَّه من أسباب استدامة الجامعة الأزهرية، إذ يقول: «ومن أسباب الاستدامة أن يتجدد التوفيق بينها وبين مطالب الزمن بغير انقطاع، وأن تكون مطلوبة لما حضر ولما سيأتي، ولا يقتصر طلبها على ما مضي وكفى»[٣].

وهذان الأمران كانا من أسرار تميز الشيخ حسن العطار عن سائر أقرانه، يسجل ذلك الأستاذ سامي بدراوي بقوله: «وإنما تفرد العطار عن زملائه؛ لأنه كان وثيق الصلة بالتراث العربي، كما أنه اتصل بالفرنسيين وفهم عنهم، كما رحل إلى بلاد مختلفة، مما أعطى حركته أبعادًا جديدة، كما أن العطار كانت له فلسفة

(١) مجلة الرسالة، السنة الثامنة، العدد: ٣٥٥، ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٩هـ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠م، مقال للأستاذ/ أحمد حسن الزيات، بعنوان: في سبيل الأزهر الجديد، ص ٦٨٢.

(٢) علل وأدوية: الشيخ/ محمد الغزالي، دار الدعوة، الإسكندرية، ط٤، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م، ص ١٤١.

(٣) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، العدد: ٦٦٧، ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥هـ – ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦م، مقال للأستاذ/ عباس محمود العقاد، بعنوان: مستقبل الجامعة الأزهرية، ص ٤٠١.

إصلاحية متكاملة أفلح في أن يجد لها من يوالونها ويتطورون بها من تلاميذه، وأهمهم الطهطاوي، والطنطاوي، والعروسي، والتونسي، وغيرهم»[١].

فأشار إلى أن العطار تميَّز عن غيره بأربعة أمور هي: إتقان القديم، والانفتاح على الآخر، وتبنِّي فلسفة إصلاحية، وإيجاد خَلَف له يتبنون هذه الفلسفة الإصلاحية.

٤- توسيع مجال النشر المعرفي :

نعيش اليوم ثورة كبيرة في عالم الاتصالات والدعاية والنشر، مما يستلزم مسايرة هذا التقدم، باتخاذ وسائل وتقنيات حديثة للنشر المعرفي، وألا يقتصر النشر على محدودية الرسائل والأبحاث الجامعية، بل تُشكل لجان لتقرّر الكتب الرصينة سواء أكانت تراثية أم حديثة من التي تلبي حوائج المجتمع، وتعالج مشكلاته.

ويقترح الدكتور محمد عبد المنعم خفاجي تَدَخُّل الدولة لتفرِض على دور النشر طباعة عدد من الكتب والرسائل، إذ يقول: «ولو أن الدولة فرضت على دور النشر المختلفة طبع عدد من هذه الرسائل كل عام، لرأى هذا الفكر العلمي النور منذ أمد طويل، على أن جامعتنا مطالبة بنشر الجيد من هذه الرسائل بمختلف طرق النشر ومختلف أسبابه أيضًا»[٢].

ولهذا الرأي وجاهته في ذلك الوقت، أي في سنة ١٩٧٨م؛ لقلة دُور النشر آنئذ، أمَّا الآن فلكل جهة أن تتخذ أسبابًا ذاتية لها، وإلا لتجازوها الزمن، لتختفي في غُبْرَة الماضي ولَيَالِيه، ويقوم بهذه المهمة في الأزهر ثلاث جهات:

الجهة الأولى: مجمع البحوث الإسلامية، ويقرر الإمام الأكبر «محمد

(١) مجلة المجلة، السنة التاسعة، العدد ٩٩، مارس ١٩٦٥م، مقال للكاتب: سامي بداروي، بعنوان: الشيخ حسن العطار رائد البعث الأدبي في مصر الحديثة، ص ٣١.

(٢) مجلة الهلال، السنة السادسة والثمانون، ربيع الثاني سنة ١٣٩٨هـ – أبريل سنة ١٩٧٨م، مقال للدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، بعنوان: ثورة في التعليم الجامعي لابد منها، ص٥١.

عبد الرحمن بيصار» مهمته بقوله: «مجمع البحوث الإسلامية هو الهيئة العليا للبحوث الإسلامية، وتقوم بالدراسة في كل ما يتصل بهذه البحوث، وتعمل على تجديد الثقافة الإسلامية.... وبيان الرأي فيما يجد من مشكلات مذهبية أو اجتماعية تتعلق بالعقيدة، وحمل تبعة الدعوة إلى سبيل الله بالحكمة والموعظة الحسنة»[١].

الجهة الثانية: هيئة كبار العلماء، وقد حددت لجنة إصلاح الأزهر سنة ١٩١٠م الغرض من هيئة كبار العلماء بقولها: «إن هيئة كبار العلماء هي التي يرجى منها أن تكون تاج الجامعة الأزهرية، ومن أهلها أن يكونوا أساطين العلم وحفاظ الشريعة، ومقومي لغة القرآن لتركن الضمائر الواجفة إلى علمهم...»[٢].

ويُحدِّد الإمام الأكبر محمود شتلوت جهودها بقوله:

١. معرفة ما تهاجم به الأديان عامة، والدين الإسلامي خاصة في عصرنا الحاضر، والرد عليه ردًّا كافيًا مقنعًا بأسلوب ملائم لطريقة البحث الحديث.
٢. بحث ما يحصل فيه الاختلاف بين علماء العصر من جهة أنه بدعة يجب تركها أو ليس كذلك، ووضع الأصول الكفيلة بتمييز ما هو بدعة مما ليس بدعة، والعمل على نشر كل ذلك ليرجع إليه الناس...
٣. العمل على وضع مؤلف يحتوي على بيان ما في كتب التفسير المتداولة من الإسرائيليات التي دست على التفسير وأخذها الناس على أنها من معاني القرآن...
٤. إصدار الفتاوى في الاستفاءات التي ترد من المسلمين في جميع الأقطار إلى مشيخة الأزهر.
٥. بحث المعاملات التي جدت وتجد في العصر الحاضر من جهة حكم الشريعة

(١) مجلة الكتاب العربي، العدد: ٥٤، يوليو سنة ١٩٧١م، مقال للإمام الأكبر/ محمد عبد الرحمن بيصار، بعنوان: نشاط المجمع في مجال النشر، ص ٢٤.

(٢) مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد: ٤٣٧، ٢٨ شوال سنة ١٣٦٠هـ – ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١م، مقال للإمام الأكبر/ محمود شلتوت، بعنوان: اقتراح مرفوع إلى جماعة كبار العلماء ، ١٤١٥.

فيها...

٦. تنظيم طرق الوعظ والإرشاد والاتصال بالهيئات المعدة لذلك.....

٧. التنقيب عن الكتب المفيدة في مختلف العلوم، والعمل على إحيائها وإخراجها إخراجًا علميًا متقنًا....

٨. الإشراف على مجلة الأزهر، والعمل على توجيهها في طريق تخدم به الحركة الفكرية الإسلامية...[١]

الجهة الثالثة: جامعة الأزهر، وقد نصت المادة الثانية من قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م أنَّ «الأزهر هو الهيئة العامة الإسلامية الكبرى التي تقوم على حفظ التراث الإسلامي ودراسته وتجليته ونشره....» [٢].

والحق أنَّ كلًّا من هيئة كبار العلماء ومجمع البحوث الإسلامية يشهدان في هذه الآونة طفرة في نشر كتب الأعلام الثقات، وأقرب شاهد لذلك منشوراتهما التي تعرض سنويًا في معرِض القاهرة الدولي للكتاب، أما جامعة الأزهر فلم يخرج غالب نشرها المعرفي عن المجال الأكاديمي إلى المجال المجتمعي متعدد الثقافات، اللهم إلا محاولات فردية لبعض الأعلام، واقتصرت مشاركة الجامعة في معرض القاهرة الدولي للكتاب على عرض نماذج من الحوليات الدورية لبعض الكليات، وجامعتنا العريقة بها أعلام ثقات بيد أنها بحاجة إلى أن تتحرر من الانحصار في الدائرة الأكاديمية إلى رحابة المجتمع ومعالجة مشكلاته من خلال ترشيح الكتابات الرصينة.

وأقترح أن يكون من أولويات النشر المعرفي طباعة كتب الطبقة الثانية من طبقات علماء الأزهر وكذا متأخري الطبقة الأولى، إذ «علماء الأزهر على

(١) مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد: ٤٣٧، ٢٨ شوال سنة ١٣٦٠هـ – ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١م، مقال للأستاذ/ محمود شلتوت، بعنوان: إقتراح مرفوع إلى جماعة كبار العلماء، ص ١٤١٥.

(٢) الأزهر تاريخه وتطوره، وزارة الأوقاف وشئون الأزهر بمصر، دار ومطابع الشعب، القاهرة، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م، ص ٤٦٦.

ثلاث طبقات:

- الأولى طبقة دَرَسَتْ الحواشي ودَرَّسَت الحواشي كالباجوري والصبان والأمير... وبخيت المطيعي.
- وطبقة أخرى في المقابل دَرَست المذكرات الجامعية ودرّستها، وفي هذه الطبقة ظهر الضعف، وعدم القدرة على فهم التراث الأزهري.
- وتتوسط بينهما طبقة أخرى مهمة، وهي برزخ فاصل ما بين مرحلتين، وهي شريحة لم تبق إلا جيلًا أو جيلين ثم انقرضت، وهي التي دَرَستْ الحواشي، ودَرَّست المذكرات، إذ طلب منها تأليف شيء من الكتب في تلك العلوم، لما أن تحولت الدراسة إلى الكليات، فجاءت مذكراتهم وكتبهم عصارة مهمة جدًّا للحواشي وفوائدها، وإن لم تتقيد بأسلوب الحاشية»[1].

والغرض من الاهتمام بمؤلفات هذه الطبقة وكذا مؤلفات متأخري الطبقة الأولى أنها هضمت كتب التراث، وصاغته بعبارة قريبة المنال، فهي قنطرة إلى كتب التراث، ومن هؤلاء الأعلام: السادة الأئمة سليمان العبد، وسليمان خميس، ومحمد بخيت المطيعي، ومحمد مصطفى المراغي، ومحمد عبد الله دراز، وأحمد مصطفى المراغي، ويوسف الدجوي، ومحمود شلتوت، ومحمد محمد المدني، وطه الديناري، ومحمد أبو النور زهير، وجاد الرب رمضان، وصالح موسى شرف، وإبراهيم خليفة.... إلخ.

٥- تضييق نطاق التعليم الجامعي:

بين التعليم وحوائج المجتمع علاقة وثيقة، فحاجة المجتمع هي التي تُحدّد عدد طلاب التعليم الجامعي، وما زاد عن ذلك يذهب إلى القاعدة العريضة حيث التعليم الفني والصناعي، وقد نادى بذلك أعلام كثيرون، منهم رفاعة الطهطاوي،

(١) جمهرة أعلام الأزهر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين: د. أسامة الأزهري، ١٤٨/١.

فلقد «دعا إلى توجيه أكثر خريجي التعليم الأساسي ـ الابتدائي ـ إلى التعليم الفني والصناعي، وقصر التعليم العالي على صفوة الخريجين، ولعمري إنها لمشكلة ما زالت تنتظر مثل هذا الحل إلى يومنا هذا»(١).

إذ من المشكلات أن تفتح الدولة أبواب التعليم الجامعي لكل أحد، ثم لا توفر له الوظيفة بعد ذلك، فهذا يقلل من قيمة التعليم الجامعي، ويصنع جيلًا من البطالين الذين ينتظرون ما تجود به الدولة من وظائف، فنحن أمام «إحدى اثنتين: إما أن يكون عند الدولة وظائف تتسع لكل من يتخرج، ولها حينئذ أن تتوسع في التعليم ما تشاء، وإما ألا يكون عندها ما يتسع، وحينئذ يجب عليها أن تضيق منه؛ حتى لا يتعطل الخريجون وتَفقِد البلاد إنتاجهم»(٢).

وعلينا ونحن نعالج عِلَلنا أنْ ننحي العاطفة جانبًا، فنحن نعلم أن التعليم الجامعي الآن أصبح ـ عند بعض الناس ـ مظهرًا اجتماعيًا إما لضمان وظيفة أو لتحسين فرص الزواج، فلا يأتي من يزايد ويقول: من حق الدولة أن تتيح التعليم الجامعي لكل أحد، ويذكر هذا القول وجوابه الشيخ محمد عرفة بقوله: «يقولون: من حق مَن يطلب العلم ألا نغلق أبوابه دُونه، ومن حقه أن تُيسّر الدولة سُبُله كلما أراد، ونحن لا تخفى علينا أسرارنا وأغراضنا، ونعلم أننا لا نريد العلم للعلم، وإنما نريده للوظيفة، فعلى الدولة أن تَحُدَّ من التعليم العالي إذا لم تكن الوظيفة»(٣).

٦- تدعيم ابتكار العلوم:

لابتكار العلوم خصائص ومسالك، أبرزها الآتي:

أولها: عقل مُبتكِر يبحث عن العلل والأسباب، ويقيس الأمور بأمثالها.

(١) في فكرنا الحديث والمعاصر: أ.د. حسن الشافعي، ص ٦٨.

(٢) من حصاد الفكر والثقافة (بحوث ومقالات): الشيخ/ محمد عرفة، ص ١٨١.

(٣) المرجع السابق، الصفحة ذاتها.

ثانيها: حب للبحث والاستقصاء والابتكار، وإيثار له على جميع حظوظ الدنيا وما فيها من متع وزخارف.

ثالثها: إيمان بجدوى هذه البحوث وبأنها تهدف إلى غرض معين، وتوصل إلى فائدة مطلوبة.

رابعها: بيئة تُقدّر العلم والعلماء وتبحث عن مبتكرات القرائح وثمرات القرائح، وترى فيها غذاء عقليًّا لا تقل حاجتها إليه عن حاجتها إلى غذاء الأجسام(١).

وقبل كل ذلك لا بد من انتقاء الأكفاء لحمل رسالة الدعوة الإسلامية، إذ «ليس كل إنسان يصلح بخُلُقه وسمته للسفارة عند الآخرين، ولا لاستلانة المعاندين، لا بد من استعداد شخصي يجعل صاحبه شجاعًا في مواطن الجراءة، رفيقًا في مواطن التلطف»(٢)، «ويوم يخص التعليم المدني بالكفايات، ويرمى التعليم الديني بالنفايات، فالويل للدين ومستقبله»(٣).

وهذه حقيقة: أنْ تذهب أعلى الدرجات إلى الكليات العملية كالطب والصيدلة، وما تزحزح عن الخمسين في المائة رمته رياح التنسيق الجامعي في الكليات الشرعية والعربية، مع أن أصل الأزهر ونواته الكليات الشرعية والعربية، وليست الدرجات المقياس الوحيد للتفوق، ولكنها أشهره وأفضله في هذا الزمان.

٧- مسايرة التطور الفكري:

للنهضة العلمية من حيث القِدَم والجِدَّة عمادان، هما: استيعاب القديم، والإلمام بالمحدَث، ذلك أنَّ **أي تجديد لا ينطلق من فهم التراث هو تبديد لا تجديد،**

(١) من حصاد الفكر والثقافة (بحوث ومقالات): الشيخ/ محمد عرفة، ص ٢٩٣ وما بعدها.

(٢) مجلة الرسالة، السنة الحادية والعشرين، العدد: ١٠٥١، ٢١ شوال سنة ١٣٨٣هـ – ٥ مارس سنة ١٩٦٤م، مقال للشيخ/ محمد الغزالي، بعنوان: اختبار الدعاة، ص ٨.

(٣) المرجع السابق، ص ٧.

إذ أول التجديد قتْل القديم فهمًا وبحثًا ودراسة، ورفع هذا الشعار الأستاذ أمين الخولي[١]، ولإحياء التراث عُقدت مؤتمرات محلية وخارجية، وانتهت إلى أن واجبنا نحو التراث هو تعرُّفه أي: حصر تلك التركة، وجمعه أي: الاستيلاء على تلك التركة، والانتفاع به أي استغلال تلك التركة[٢]، والانتفاع بالتراث وإحياؤه «ليس بنشره وتحقيق نصوصه فقط، ولكن بتمثله وتقييمه ودراسته علميًا وتقديمه إلى القراء، ليبعث فيهم روح الحفاظ عليه، ويحفزهم إلى محاكاته والبناء عليه، وإضافة ما جد في عالم المعرفة له، وإقناع من لم يقنع منهم بأن العربية لغة علم وبحث وتدريس وتدوين»[٣].

وبعد إتقان القديم لا بد من تتبع ما جدَّ في عالم المعرفة، وهكذا تتصل السلسلة المعرفية، ولا ينعزل العلماء عن تطورات الحياة؛ لأنه كان من أعظم أسباب التخلف العلمي في البلاد العربية، فليس تخلفها لأسباب خارجية قدر ما هو لأسباب داخلية، نعم للعوامل الخارجية أثر، لكنها شكَّلت عامل انقطاع معرفي مؤقت، يقول الفيزيائي الأستاذ محمد عبد السلام: «وفي رأيي فإن اندثار كل أثر للعلم الحي في ديار المسلمين إنما يرجع في أغلب الظن إلى أسباب داخلية قادت إلى نبذ التجديد والتمسك بالتقليد، وإلى عزلة مجهودنا العلمي عن ركب العلم العالمي»[٤].

وإذا نظرنا إلى الأزهر نجد أنَّ أخطر شيء حالة جموده على القديم وعدم

---

(١) ينظر: أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد: يمنى طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م، ص٢٢، ومناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: أمين الخولي، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣م، ص ١٠٩.

(٢) مجلة المجلة، السنة السابعة، العدد: ٨١، سبتمبر، ١٩٦٣م، مقال للأستاذ أمين الخولي، بعنوان: تراثنا بين الوفاء والجحود، ص١٢.

(٣) مجلة المناهل، السنة الثالثة عشرة، عدد: ٣٤، ذو القعدة ١٤٠٦هـ، يوليو ١٩٨٦م، مقال بعنوان: نحن والتراث، للكاتب عبد الله كنون، ص ١٧.

(٤) في سبيل انبعاث العلم في البلدان العربية والإسلامية: الأستاذ/ محمد عبد السلام، جمعية الأصدقاء العرب للمركز الدولي للفيزياء النظرية، إيطاليا، ١٩٨٤م، ص ٤٨.

مسايرة التطور أنْ يُستعاض عنه بغيره، وقد حصل بالفعل في بعض الأزمنة، إذ «اضطر أولو الأمر إلى إنشاء «دار العلوم» لتعليم اللغة، ثم إلى إنشاء «مدرسة القضاء» لتطبيق الشريعة، وتركوا الأزهر المعمور مُتحفًا لآثار غير ثمينة من الكتب القديمة... »[١].

والموقف الرسمي في الأزهر وإنْ تغيَّر من العلوم الحديثة قبيل منتصف القرن الماضي، وبدأ يساير التطور الفكري، إلا أن ذلك كان في بطء شديد، ويبين الدكتور «محمد يوسف موسى» سر هذا البطء بقوله: «ويرجع هذا البطء إلى وراثته التفكير الإسلامي بما له من مزايا وعيوب في القرون الوسطى، بعكس الجامعة التي تساير التطور الفكري العالمي في سرعة قد لا تكون محمودة العواقب دائمًا، ومرجع هذا فيما نعتقد أنها قامت من أول أمرها على التقاليد الفكرية الغربية»[٢].

ويرى بعض الكُتَّاب أن التطور البطيء مما يلائم الطبيعة الأزهرية، وأن حركة التجديد والإصلاح فيه ولئن بدت بطيئة فليس ذلك لأنها ضعيفة؛ لأن الحركة إنما تبدو بوضوح فيما خفَّ وصَغُرَ من الأجسام؛ فأما ذلك المحيط الزاخر، فإنَّ حركته وإن كانت أثبت وأرسخ هي في مرأى العين دقيقة خفية، وأسرعُ عقارب الساعة حركة هو عقرب الثواني، كما أنَّ أثبت الخطا خطوة المتريث المتأني، وقد يكون مع المستعجل الزلل، على أنَّ الأزهر لو أراد الحركة السريعة ما استطاعها؛ ذلك أنَّ مجده منوط بالمحافظة على قديم الإسلام، فالتجديد الثائر فيه يقلب حقيقته، وإنما ينجع فيه التطعيم الثقافي التدريجي الذي يعمل في التقريب بين الجديد والقديم، ويوائم بين عناصرها في أناة رفق، ويؤلف بين طبيعتيهما تأليفًا منسجمًا معتدلًا،

(١) مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، العدد: ٦٦٦، ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥هـ – ٨ أبريل سنة ١٩٤٦م، مقال للأستاذ/ أحمد حسن الزيات بعنوان: حل حاسم لمشكلة الأزهر، ص ٣٧٣.

(٢) مجلة الثقافة، السنة الرابعة عشرة، عدد: ٦٩١، ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١هـ – ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: ابن سينا بين خصومه وأنصاره في الأزهر، ص ٤٤.

فيه جلال القديم، وجمال الجديد[١].

ومن دلائل حاجتنا إلى إكمال المسيرة المعرفية في البحث الكلامي مثلًا أنَّ لعلم الكلام وظيفتين، هما إثبات العقائد الدينية، وكنس الشُّبَه الواردة عليها، وبذل علماؤنا كلَّ ما في وسعهم، وفندوا الشُّبَه المثارة في زمانهم، أما نحن الآن فقد استُحْدِثت شُبَه، ونشأت إشكالات، تبعًا للتطور المعرفي والتقني، فمن غير المجدي الالتفاف حول تلك الشبه القديمة بأجوبتها دون الإلمام بمستجدَات العصر، ولا يعني ذلك خلو تلك الكتب من الفوائد والنكات، لكن لكل مجتمع مشكلاته التي ينبغي معالجتها وفق القواعد العلمية، بذلك لا يحدث صدْع معرفي بين معارف الأولين والمحدَثين، وإنما هو تطور وإضافات.

وبالجملة، ينبغي إزكاء النهوض في الأزهر في ضوء رسالته التي تتمثل في ثلاث نواحٍ:

الأُولى: رسالة الأزهر الاجتماعية:

وتتمثل في أنه يحمي الروح القومية لمصر والشرق الإسلامي حماية عاقلة متبصرة متدينة، لا تقف عند القشور، ولا تُعنى بالتافه.

الثانية: رسالة الأزهر الدينية:

الرسالة الدينية للأزهر ليست إلا رسالة اجتماعية خاصة بعد رسالته الاجتماعية العامة، وتتمثل رسالته الدينية في حماية التدين ومحامِدِه الاجتماعية حماية فعلية، وتمكين الإنسانية من أن تسعد بأثر هذا العامل في الحياة، ويكون ذلك بالتدبير المحكم في التعريف بالدين، ونشر الإسلام على يد رجال لهم الصفة الدينية المتميزة حتى يكونوا صورًا من القدوة الحية.

(١) مجلة الأزهر، الجزء الثالث، المجلد الثاني عشر، ربيع أول سنة ١٣٦٠هـ، مقال للأستاذ/ عبد الجواد رمضان، بعنوان: الرجعية والتجديد في الأزهر، ص١٥٩ بتصرف.

الثالثة: رسالة الأزهر العلمية:

وهي ذات شقين:

أ- **شق عملي**، وهو: إعداد معلمي الإسلام الواعظين به، الناشرين له إعدادًا حيويًّا، ليقوموا بالعبء الاجتماعي والديني في العالم كله.

ب- **شق نظري**، وهو: ما تقوم به الجامعات من خدمة العلم للعلم، وتأييد البحث العميق الحر الذي يزيد ثروة الإنسانية من المعرفة[١].

(١) رسالة الأزهر في القرن العشرين: الأستاذ/ أمين الخولي، نُشِرَ بالقاهرة سنة ١٩٣٦م، ص ٣: ١٦، بتصرف.

الخاتمة

أولًا: النتائج:

١. تميُّز المنظومة المعرفية الأزهرية بأنها تجمع بين العلوم العقلية والنقلية والذوقية والتجريبية، وبين علوم الوسائل والمقاصد، وبين قتل التراث فهمًا وبحثًا ودراسةً وإدراكِ الواقع، وبأنها احتوت على مقومات التعليم الناجع التي هي الأستاذ والطالب والكتاب والمنهج والبيئة التعليمية.

٢. للدارسة الأزهرية طابع خاص كان سببًا في تعسُّر علومه على العَجالَى الذين يرومون أن يضحوا علماء في أسبوع أو أسبوعين، وهو أن العلوم فيه متمازجة، لا ينفصل بعضها عن بعض، فتُوجَّهُ المسألة الواحدة توجيهًا نحويًا وصرفيًا وبيانيًا ومنطقيًا وأصوليًّا وكلاميًّا.... إلخ.

٣. قلة القدوة العلمية التي يرجع إليها الناشئة خارج النطاق الأكاديمي، وذلك لغلبة الأكاديمية على المَشْيَخِيَّة بالنسبة لمُدرّسي العلوم الشرعية والعربية، فسدَّ الفراغَ الإعلاميَّ كثرةٌ غير مؤهلة من أصحاب الجمود أو التميُّع، وقلةٌ من الراسخين في العلم بشكل فردي غير مؤسسي، والواقع أنَّ الناس عِطَاشٌ للأزهر ورجاله.

ثانيًا: التوصيات:

١. تكوين لجنة رباعية من مشيخة الأزهر، وهيئة كبار العلماء، ومجمع البحوث الإسلامية، وجامعة الأزهر، ومهمتها:

- حصر التراث الأزهري من نهايات القرن التاسع عشر حتى ستينات القرن العشرين، وطبعه طباعة جيدة، وذلك لتميُّز أعلام هذه الفترة بإعادة صياغة التراث الإسلامي، ومن أشهر أعلامها: العلامة محمد بخيت المطيعي، والعلامة يوسف الدجوي، والعلامة سليمان العبد، والعلامة محمد عبد الله دراز، والعلامة محمد يوسف الشيخ، والعلامة صالح موسى شرف، والعلامة محمود شتلوت، والعلامة محمد محمد المدني، وغيرهم.

- مراجعة القوانين واللوائح والإجراءات الإدارية القديمة الصادرة في ستينات وسبعينات القرن الماضي، بما يلائم مستجدات العصر وطبيعة العقلية الأزهرية، دون اقتصارٍ على محاكاة التعليم غير الأزهري، فلكلٍّ منهجيةٌ معرفيةٌ تغاير منهجية الآخر.
- مراجعة الكتب الدراسية لمراحل الإعدادية والثانوية والجامعية؛ لتقويمها علميًّا وفنيًّا لتفادي قصورها أو علُّوها عن مستوى الطلبة، فيضمن الأزهر سلامة عقول المستقبل، إذ التعليم هو خط دفاعنا الأول.

٢. تقديم الحوافز التشجيعية المادية والمعنوية لأعضاء هيئة التدريس لتأليف الكتب الدراسية الرصينة.

٣. إنشاء برامج علمية تحت مُسمَّى (تقريب التراث) لتدريس مُعتمَد الكتب التراثية، وانتقاء الأكفاء للقيام بهذه المهمة، وتسجيل محاضرات هذا البرنامج ونشرها على الشبكة العنكبوتية، وذلك على غرار كلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

٤. إنشاء قناة على اليوتيوب لنشر الشروح المرئية للكتب المكوّنة للشخصية الأزهرية في كل العلوم، وتقسيم محتويات هذه القناة إلى ثلاثة مستويات: مستوى للمبتدئين، ومستوى للمتوسطين، ومستوى للمنتهين.

المراجع

أولًا: الكتب العلمية:

١. الأزهر أثر وثقافة: سعاد ماهر، المجلس الأعلى للشئون الإسلامية بالأزهر، ١٣٨٢هـ – ١٩٦٢م.

٢. الأزهر بين الماضي والحاضر: الأستاذ/ منصور علي رجب، مطبعة المقتطف والمقطم، ١٩٤٦.

٣. الأزهر تاريخه وتطوره: وزارة الأوقاف وشئون الأزهر بمصر، دار ومطابع الشعب، القاهرة، ١٣٨٣هـ – ١٩٦٤م.

٤. الأزهر في ١٢ عامًا: لجنة من كبار العلماء، تقديم: د. محمد عبد الله ماضي، الدار القومية للطباعة والنشر، مصر، د.ت.

٥. الأزهر في ألف عام: د. محمد عبد المنعم خفاجي، عالم الكتب، بيروت، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط٢، ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

٦. أسانيد المصريين: الدكتور/ أسامة الأزهري، دار الفقيه للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٣٢هـ – ٢٠١١م.

٧. أصول الفقه الإسلامي: الشيخ زكي الدين شعبان، مطبعة دار التأليف، مصر، ط٣، ١٩٦١م.

٨. الأعمال الكاملة لرفاعة رافع الطهطاوي، دراسة وتحقيق: د. محمد عمارة، مكتبة الأسرة، القاهرة، ٢٠١٠م، ٢/٤٣٠.

٩. الأعمال الكاملة للإمام محمد عبده، تحقيق: الدكتور محمد عمارة، طبعة ثانية خاصة لمكتبة الأسرة بالقاهرة، ٢٠٠٩م، ٢٠١٠م.

١٠. الاقتصاد في الاعتقاد: حجة الإسلام أبي حامد الغزالي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م

١١. أمين الخولي والأبعاد الفلسفية للتجديد: يمنى طريف الخولي، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، القاهرة، ٢٠١٤م.

١٢. إيضاح المبهم من معاني السلم: أحمد بن عبد المنعم الدمنهوري، تحقيق: د. مصطفى أبو زيد، دار البصائر، القاهرة، ط٣، ١٤٣٤هـ – ٢٠١٣م.

١٣. تاريخ الإصلاح في الأزهر: الأستاذ/ عبد المتعال الصعيدي، سلسلة الإصدارات الخاصة، وزارة الثقافة المصرية، ط٢، ٢٠١١م.

١٤. تاريخ بغداد: الخطيب البغدادي، تحقيق: د. بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي – بيروت، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م.

١٥. تبيين كذب المفتري فيما نسب إلى الإمام الأشعري للحافظ ابن عساكر، تحقيق: أنس الشرقاوي، مكتبة دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٨م.

١٦. الجامع الأزهر، نبذة في تاريخه: محمود أبو العيون، مطبعة الأزهر، ١٣٦٨هـ – ١٩٤٩م.

١٧. جامعة الأزهر في ظل التطوير والتجديد، أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية والإعلام، إدارة الإعلام، جامعة الأزهر، د.ت.

١٨. جمهرة أعلام الأزهر في القرنين الرابع عشر والخامس عشر الهجريين: د. أسامة الأزهري، مكتبة الإسكندرية، ط١، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

١٩. حاشية أبي النجا على شرح الشيخ خالد الأزهري على الآجرومية، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٤٣هـ.

٢٠. حاشية الأمير على شرح عبد السلام لجوهرة التوحيد للإمام اللقاني، مكتبة ذخائر الوراقين، القاهرة، ط١، ١٤٣٨هـ – ٢٠١٧م.

٢١. حاشية الباجوري على شرح العقائد النسفية، دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

٢٢. حاشية الحفناوي على شرح أبي الليث السمرقندي على الرسالة العضدية مع حاشية الدسوقي، المطبعة الأزهرية بمصر، ١٣٤٧هـ – ١٩٢٩م، نشر المكتبة الأزهرية للتراث بالقاهرة.

٢٣. حاشية السيد الشريف الجرجاني على المطول، مطبعة الحاج محرم أفندي، درسعادت، تركيا، ١٣٤٠هـ.

٢٤. حاشية السيد الشريف الجرجاني على تحرير القواعد المنطقية للقطب الرازي، المكتبة الأزهرية للتراث ـ القاهرة، ١٤٣٤هـ ـ ٢٠١٣م.

٢٥. حاشية العطار على شرح الجلال المحلي على جمع الجوامع للإمام السبكي، دار الكتب العلمية، بيروت، د.ت.

٢٦. حاشية العطار على شرح الخبيصي، مطبعة عيسى البابي الحلبي، القاهرة، ١٣٨٠هـ ، ١٩٦٠م.

٢٧. حاشية العلامة العطار على شرح الأزهرية في علم النحو للشيخ خالد الأزهري، دار ميراث النبوة، القاهرة، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٢١م.

٢٨. حاشية العلامة العطار على متن السلم، تحقيق: د. عبد الغفار عبد الرؤوف حسن، مكتبة دار الإمام الرازي، القاهرة، ط١، ١٤٤٣هـ – ٢٠٢٢م.

٢٩. حلية البشر في تاريخ القرن الثالث العشر: عبد الرزاق البيطار، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق، ١٤١٣هـ – ١٩٩٣م.

٣٠. الخطط الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة: علي باشا مبارك، المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق مصر، ط١، سنة ١٣٠٥هـ.

٣١. دليل معلمة المناهج الأزهرية (قائمة بالكتب المعتمدة في الأزهر الشريف)، تقديم: الإمام الأكبر/ أحمد الطيب، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط٣، ١٤٤٠هـ – ٢٠١٩م.

٣٢. ديوان أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. أحمد مطلوب، د. خديجة الحديثي، مطبعة العاني، بغداد، ط١، ١٣٨٨هـ – ١٩٦٩م.

٣٣. ديوان الإمام الشافعي، تحقيق: محمد إبراهيم سليم، مكتبة ابن سينا، القاهرة، د.ت.

٣٤. رسالة الأزهر في القرن العشرين: الأستاذ/ أمين الخولي، نُشِرَ بالقاهرة سنة ١٩٣٦م.

٣٥. رسالة الأزهر في القرن العشرين: الشيخ/ محمد عرفة، مطبعة السعادة بمصر، ١٣٦٥هـ.

٣٦. السلفية مرحلة زمنية مباركة لا مذهب إسلامي: د. محمد سعيد رمضان البوطي، دار الفكر، سوريا، ط١، ١٩٨٨م.

٣٧. شرح الخريدة البهية للدردير مع حاشية الصاوي، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ١٣٦٦هـ – ١٩٤٧م.

٣٨. شرح العلامة الكفراوي على الآجرومية، ومعها حاشية الحامدي، دار المعرفة، المغرب، د.ت.

٣٩. شرح المقاصد: سعد الدين التفتازاني، طبعة الحاج محرم أفندي، تركيا، ١٣٠٥هـ ـ ١٨٨٨م.

٤٠. طبقات الشافعية الكبرى: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، تحقيق: د. محمود محمد الطناحي د. عبد الفتاح محمد الحلو، دار إحياء الكتب العربية، فيصل عيسى البابي الحلبي، ط٢، ١٤١٣هـ.

٤١. الطريق إلى التراث الإسلامي (مقدمات معرفية ومداخل منهجية): أ.د. علي جمعة، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع، ط٤، ٢٠٠٩م.

٤٢. عجائب الآثار في التراجم والأخبار: عبد الرحمن الجبرتي، تحقيق: د. عبد الرحيم عبد الرحمن، دار الكتب والوثائق القومية بمصر، ١٩٩٨م.

٤٣. علل وأدوية: الشيخ/ محمد الغزالي، دار الدعوة، الإسكندرية، ط٤، ١٤٢٢هـ ٢٠٠٢م.

٤٤. العلم والعلماء: محمد بن إبراهيم الأحمدي الظواهري، المطبعة العمومية بطنطا، ١٩٠٤م.

٤٥. غزو في الصميم: عبد الرحمن حسن حبنكة الميداني، دار القلم، دمشق، ط٤، ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م.

٤٦. الفتاوى الفقهية الكبرى: ابن حجر المكي الهيتمي، طبع ونشر: عبد الحميد أحمد حنفي، مصر، ١٣٥٧هـ.

٤٧. الفوائد المكية فيما يحتاجه طلبة الشافعية من المسائل والضوابط والقواعد الكلية (ضمن مجموعة سبعة كتب مفيدة): السيد علوي بن أحمد السقاف، مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، الطبعة الأخيرة.

٤٨. في المنهج الأزهري: شيخ الأزهر الشريف: أحمد الطيب، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط٢، ١٤٤٠هـ- ٢٠١٩م.

٤٩. في سبيل انبعاث العلم في البلدان العربية والإسلامية: محمد عبد السلام، جمعية الأصدقاء العرب للمركز الدولي للفيزياء النظرية، إيطاليا، ١٩٨٤م.

٥٠. في فكرنا الحديث والمعاصر، أ.د/ حسن الشافعي، مكتبة ذخائر الوراقين ـ مصر، ط١، ١٤٣٧هـ ـ ٢٠١٦م.

٥١. فيض الباري على صحيح البخاري، محمد أنور شاه بن معظم شاه الكشميري، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط١، ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥م.

٥٢. قائمة توثيق مكتبي للرسائل الجامعية التي أجيزت لنيل درجات الدراسات العليا بكليات أصول الدين والشريعة واللغة العربية، أمانة المكتبات والعلاقات الخارجية، مركز الوثائق والبحوث الإسلامية، جامعة الأزهر، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية، ١٩٦٧م.

٥٣. القول الطيب: الإمام الأكبر أحمد الطيب، دار الحكماء للنشر، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤٢هـ – ٢٠٢١م.

٥٤. قول في التجديد: أ.د. حسن الشافعي، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ودار القدس العربي، القاهرة، ط١، ١٤٣٧هـ، ٢٠١٦م.

٥٥. كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب جلبي المشهور باسم حاجي خليفة، مكتبة المثنى – بغداد، ١٩٤١م.

٥٦. الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أيوب بن موسى الكفوي، تحقيق: عدنان درويش، ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة – بيروت، ط٢، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٥٧. لمحة في تاريخ الأزهر: د. علي عبد الواحد وافي، مطبعة الفتوح، مصر، ط٢، ١٣٥٥هـ – ١٩٣٦م.

٥٨. المختصر (شرح تلخيص المفتاح): العلامة: سعد الدين التفتازاني، دار التقوى، سوريا، ط١، ١٤٢٢هـ – ٢٠٢١م.

٥٩. مراجعات في الفكر والثقافة: أ.د. سليمان دنيا، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

٦٠. مصر في القرن الثامن عشر: الأستاذ/ محمود الشرقاوي، مكتبة الأنجلو المصرية، ط٢، ١٩٥٧م.

٦١. معيد النعم ومبيد النقم: تاج الدين عبد الوهاب بن تقي الدين السبكي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت ـ لبنان، ط١، ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٦ م.

٦٢. مفتاح السعادة ومصباح السيادة في موضوعات العلم: أحمد بن مصطفى، الشهير بطاش كبري زاده، دار الكتب العلمية، القاهرة، ط١، ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م.

٦٣. من حصاد الفكر والثقافة (بحوث ومقالات): الشيخ/ محمد عرفة، مجلس حكماء المسلمين، الإمارات العربية المتحدة، ط١، ١٤٤١هـ – ٢٠٢٠م.

٦٤. مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب: أمين الخولي، مكتبة الأسرة، ٢٠٠٣م.

٦٥. الموسوعة العربية العالمية، مؤسسة أعمال الموسوعة للنشر والتوزيع ـ الرياض، ط٢، ١٤١٩هـ ـ ١٩٩٩م.

٦٦. موقف العقل والعلم والعالم من رب العالمين وعباده المرسلين: شيخ الإسلام مصطفى صبري، دار إحياء التراث، بيروت، ط٢، ١٤٠١هـ – ١٩٨١م.

٦٧. نجم المهتدي ورجم المعتدي: ابن المعلم القرشي، دار التقوى ـ دمشق، ط١، ١٤٤١هـ

ـ ٢٠١٩م.

٦٨. نهاية الأرب في فنون الأدب: أحمد بن عبد الوهاب التيمي البكري، شهاب الدين النويري، دار الكتب والوثائق القومية، القاهرة، ط١، ١٤٢٣هـ.

٦٩. وقال الإمام (المبادئ العظمى): أ.د. علي جمعة، الوابل الصيب، القاهرة، ط١، ٢٠١٠م.

ثانيًا: المجلات العلمية:

٧٠. مجلة الأزهر، الجزء الأول، المجلد العاشر، المحرم سنة ١٣٥٨هـ، مقال للدكتور/ محمد غلاب، بعنوان: المدرسة الأشعرية.

٧١. مجلة الثقافة، السنة الأولى، العدد ٣، ٢٦ ذو القعدة سنة ١٣٥٧هـ، ١٧ يناير سنة ١٩٣٩م، مقال للكاتب/ أحمد أمين، بعنوان: بين الأزهر ودار العلوم.

٧٢. مجلة الثقافة، السنة الرابعة عشرة، عدد: ٦٩١، ٢٨ جمادى الآخرة سنة ١٣٧١هـ – ٢٤ مارس سنة ١٩٥٢م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: ابن سينا بين خصومه وأنصاره في الأزهر.

٧٣. مجلة الرسالة الجديدة، العدد الأول، أول أبريل سنة ١٩٥٤م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: الأزهر والجامعة.

٧٤. مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد: ٤١٢، ٢٩ ربيع الآخر سنة ١٣٦٠هـ – ٢٦ مايو سنة ١٩٤١م، مقال للإمام/ محمد مصطفى المراغي، بعنوان: رأي الإمام المراغي في إصلاح الأزهر.

٧٥. مجلة الرسالة، السنة التاسعة، العدد: ٤٣٧، ٢٨ شوال سنة ١٣٦٠هـ – ١٧ نوفمبر سنة ١٩٤١م، مقال للإمام الأكبر/ محمود شلتوت، بعنوان: اقتراح مرفوع إلى جماعة كبار العلماء.

٧٦. مجلة الرسالة، السنة التاسعة، عدد: ٣٩٧، ١٤ محرم سنة ١٣٦٠هـ – ١٠ فبراير سنة ١٩٤١م، مقال للأستاذ/ عبد العزيز محمد عيسى، بعنوان: الإنتاج الأزهري.

٧٧. مجلة الرسالة، السنة الثامنة عشرة، العدد: ٩٠٤، ١٨ محرم سنة ١٣٧٠هـ – ٣ أكتوبر سنة ١٩٥٠م، كشكول الأسبوع.

٧٨. مجلة الرسالة، السنة الثامنة عشرة، عدد: ٨٧٥، ٢٣ جمادى الآخرة سنة ١٣٦٩هـ – ١٠ أبريل سنة ١٩٥٠م، مقال للأستاذ/ أحمد الشرباصي، بعنوان: الأزهر في مفترق الطرق.

٧٩. مجلة الرسالة، السنة الثامنة، العدد: ٣٥٥، ١٤ ربيع الأول سنة ١٣٥٩هـ – ٢٢ أبريل سنة ١٩٤٠م، مقال للأستاذ/ أحمد حسن الزيات، بعنوان: في سبيل الأزهر الجديد.

٨٠. مجلة الرسالة، السنة الثانية، العدد: ٤٢، ٩ محرم سنة ١٣٥٣هـ – ٢٣ أبريل سنة ١٩٣٤م، مقال للأستاذ/ محمد المبارك، بعنوان: التجارب العلمية عند المسلمين.

٨١. مجلة الرسالة، السنة الحادية عشرة، عدد: ٥٢٧، ٨ شعبان سنة ١٣٦٢هـ – ٩ أغسطس سنة ١٩٤٣م، البريد الأدبي: لجنة لدرس حالة الكليات والمعاهد الأزهرية.

٨٢. مجلة الرسالة، السنة الحادية والعشرين، العدد: ١٠٥١، ٢١ شوال سنة ١٣٨٣هـ – ٥ مارس سنة ١٩٦٤م، مقال للشيخ/ محمد الغزالي، بعنوان: اختبار الدعاة.

٨٣. مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، العدد: ٦٦٦، ٦ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥هـ – ٨ أيريل سنة ١٩٤٦م، مقال للأستاذ/ أحمد حسن الزيات بعنوان: حل حاسم لمشكلة الأزهر.

٨٤. مجلة الرسالة، السنة الرابعة عشرة، العدد: ٦٦٧، ١٣ جمادى الأولى سنة ١٣٦٥هـ – ١٥ أبريل سنة ١٩٤٦م، مقال للأستاذ/ عباس محمود العقاد، بعنوان: مستقبل الجامعة الأزهرية، ص ٤٠١.

٨٥. مجلة الرسالة، السنة السابعة، عدد: ٣٢٦، ١٨ شعبان سنة ١٣٥٨هـ – ٢ أكتوبر سنة ١٩٣٩م، مقال للدكتور/ محمد يوسف موسى، بعنوان: هل آن للأزهر أن يبعث؟.

٨٦. مجلة الرسالة، السنة السادسة، العدد: ٢٥٥، ٢٣ ربيع الأول سنة ١٣٥٧هـ – ٢٣ مايو سنة ١٩٣٨م مقال للأستاذ/ عباس محمود العقاد، بعنوان:الإصلاح المنشئ والإصلاح الآلي.

٨٧. مجلة الرسالة، السنة العشرون، العدد ٩٦٦، ٩ ربيع الآخر سنة ١٣٧١هـ ـ ٧ يناير سنة ١٩٥٢م، مقالة لفضيلة الأستاذ/ محمد محمد المدني، بعنوان: الأزهر الآن يعيش برئة واحدة.

٨٨. مجلة الزهراء، الجزء العاشر، المجلد الثاني، شوال سنة ١٣٤٤هـ، افتتاحية العدد بعنوان: الإصلاح الإسلامي وأعداء علمائنا له.

٨٩. مجلة العرفان، المجلد السادس عشر، الجزء الثالث، جمادى الأولى سنة ١٣٤٧هـ – تشرين الأول سنة ١٩٢٨م، مقال للأستاذ/ أحمد عارف الزين، بعنوان: الجامع الأزهر.

٩٠. مجلة الكتاب العربي، العدد: ٥٤، يوليو سنة ١٩٧١م، مقال للإمام الأكبر/ محمد عبد الرحمن بيصار، بعنوان: نشاط المجمع في مجال النشر.

٩١. مجلة المجلة، السنة التاسعة، العدد ٩٩، مارس ١٩٦٥م، مقال للكاتب: سامي بداروي، بعنوان: الشيخ حسن العطار رائد البعث الأدبي في مصر الحديثة.

٩٢. مجلة المجلة، السنة الثانية، عدد: ١٧، شوال ١٣٧٧هـ – مايو سنة ١٩٥٨م، مقال للأستاذ/ محمد عبد الله عنان، بعنوان: الجامع الأزهر.

٩٣. مجلة المجلة، السنة السابعة، العدد: ٨١، سبتمبر، ١٩٦٣م، مقال للأستاذ أمين الخولي، بعنوان: تراثنا بين الوفاء والجحود.

٩٤. مجلة المقتطف، الجزء الأول من المجلد الرابع والتسعين، ١٠ ذي القعدة سنة ١٣٥٧هـ – ١ يناير سنة ١٩٣٩م، مقال للأستاذ/ علي حافظ، بعنوان: الطبيعة الميتافيزيقية والعلوم التجريبية.

٩٥. مجلة المقتطف، الجزء الخامس من المجلد الثامن والثمانين، ١٠ صفر سنة ١٣٥٥هـ – ١ مايو سنة ١٩٣٦م، مقال للإمام/ محمد مصطفى المراغي، بعنوان: تطور التعليم في الأزهر.

٩٦. مجلة المناهل، السنة الثالثة عشرة، عدد: ٣٤، ذو القعدة ١٤٠٦هـ، يوليو ١٩٨٦م، مقال بعنوان: نحن والتراث، للكاتب عبد الله كنون.

٩٧. مجلة الهلال، السنة الثامنة والثمانون، صفر ١٤٠٠هـ، يناير ١٩٨٠م، مقال بعنوان: التراث ومسئولياته مشكلة! للدكتور حسين مؤنس.

٩٨. مجلة الهلال، السنة السادسة والثمانون، ربيع الثاني سنة ١٣٩٨هـ – أبريل سنة ١٩٧٨م، مقال للدكتور/ محمد عبد المنعم خفاجي، بعنوان: ثورة في التعليم الجامعى لابد منها.

٩٩. مجلة الهلال، السنة: ٣٩، الجزء: ١، ٩ جمادى الآخر سنة ١٣٤٩هـ، أول نوفمبر سنة ١٩٣٠م، مقال للأستاذ/ محمود أبو العيون، بعنوان: الجامع الأزهر بين ماضيه وحاضره.

١٠٠. مجلة الهلال، السنة: ٥٢، الجزء: ٤، شعبان سنة ١٣٦٣هـ – يوليه، أغسطس سنة ١٩٤٤م، مقال للأستاذ/ محمود أبو العيون، بعنوان: تحويل الأزهر إلى جامعة مدنية.

فهرس المحتويات

المحتويات

ملخص البحث: ٩
المقدمة ١١
تمهيد ١٣
لمحة تاريخية عن النظام الدراسي في الأزهر ١٣
المبحث الأول ٢٠
خصائص المنظومة المعرفية الأزهرية ٢٠
الخِصِّية الأولى: متانة المقومات التعليمية: ٢٠
الخِصيَّة الثانية: التمحوُّر حول القرآن العظيم والسنة المشرفة: ٢٤
الخِصِّية الثالثة: الجمع بين النص والعقل والذوق والتجربة: ٢٥
الخِصِّية الرابعة: الجمع بين الاعتقاد والعمل والسلوك: ٢٧
الخِصِّية الخامسة: الجمع بين الوسائل والمقاصد: ٣٦
الخِصِّية السادسة: تقسيم الطلبة إلى طبقات: ٣٦
الخِصِّية السابعة: تعدد طرائق التأليف والشرح: ٣٧
الخِصِّية الثامنة: تربية الملكات: ٣٩
الخِصِّية التاسعة: تمازج العلوم: ٤١
المبحث الثاني ٤٦
آثار التكوين المعرفي في الشخصية الأزهرية ٤٦
الأثر الأول: حراسة التراث الإسلامي: ٤٦
الأثر الثاني: الاتزان الفكري: ٤٩
الأثر الثالث: التعددية الفكرية: ٤٩
الأثر الرابع: السمو الأدبي: ٥١
الأثر الخامس: الأمن المجتمعي: ٥٢
المبحث الثالث ٥٦

المآخذ النقدية على التكوين المعرفي للشخصية الأزهرية ٥٦
المأخذ الأول: الحواشي والتقريرات: ٥٦
المأخذ الثاني: اشتمال كتب الفن على ما ليس منه: ٥٩
المأخذ الثالث: الازدواجية والثنائية: ٦٠
المأخذ الرابع: قلة التآليف العصرية المبدِعة: ٦٣
المأخذ الخامس: صورية التجديد: ٦٥
المأخذ السادس: مقاومة البيئة العلمية للإصلاح والتجديد: ٦٦
المأخذ السابع: الربط بين التعليم والتوظيف: ٦٨
المبحث الرابع ٦٩
عوامل النهوض بالجانب المعرفي للشخصية الأزهرية ٦٩
١- تجنُّب الإصلاح الآلي: ٦٩
٢- الاعتناء بكتب المتقدمين: ٧٠
٣- إعداد المعلّم الجيد: ٧١
٤- توسيع مجال النشر المعرفي : ٧٣
٥- تضييق نطاق التعليم الجامعي: ٧٦
٦- تدعيم ابتكار العلوم: ٧٧
٧- مسايرة التطور الفكري: ٧٨
الخاتمة ٨٣
المراجع ٨٥
فهرس المحتويات ٩٥